

مالية • اقتصادية • عامة • تصدر شهرياً

2001

AL MAL WALTEGARA

المال والتجارة

إلى كل من يهمه الأمر
يا صناع مصر

ظاهرة العولمة وإنعكاساتها الاقتصادية
على الدول النامية

التطورات التي أحاطت بمنظمة التجارة
العالمية وموقف الدول في البدائل المقترحة
لزيادة التزام الممولين بامسأك دفاتر منظمة
في ظل الضريبة الموحدة

نظام المكافأة وفقاً لأحكام
قانون التأمين الاجتماعي

بطاطين (مينوتكس)
مصنوعة من أرقى
الخامات العالية



مينوتكس

مركز التوفيق للبطاطين وغزل الصوف

شركة متخصصة في غزل الصوف
والألياف وصناعة البطاطين فقط

تلتصق ١٦ نوعا مختلفا من
البطاطين تناسب كل الأوقات

مادياتها الشائعة: كابتري، بالشيلطة
فونتا، ليمس، ريجني وجولييت
بصاها أسويسيل، ديسيسدري

الإدارة والمصانع: قويسنا - الطريق الزراعي، ت. ٢٧٧٧٠٠ / ٢٧٤٢٧٠ - فاكس: ٢٨ / ٢٧٥١١١
مكتب القاهرة: ١ ش. بنك مصر - ت. ٢٩٢٧٩٨٢ / ٣٩٣٤٥٠٤ - فاكس: ٢٩٣٢٠٤٤
مكتب الاسكندرية: ٣ ش. الصحافة - المشية - ت. ٤٨٠٢٨٢١ / ٤٨٠٢٦٦٧

الى كل من يهمله الأمر يا صناع مصر



أحمد عاطف عبد الرحمن

(٢) إتفاقات ثنائية ومناطق حرة

عربية ومشاركات مع دول أخرى شرق أوسطية كلها لم تراع الصناعة الوليدة في مصر . . إن مصر مازالت متخلفة عن بعض الدول المحيطة بها على الأقل تكنولوجياً وتطوراً وهذا يضع الصناعة المصرية في مأزق ما بين آلات مستهلكة وقديمة وليس لديها القدرة على تغييرها وتحديثها نتيجة للمرحلة الشمولية السابقة التي أغلقت الأبواب ودمرت الصناعة المصرية بحماية عاجزة جعلتها متخلفة عن الدول المجاورة عربية أو دولية فكان لزاماً أن يعمل حساب ما تعانيه الصناعة المصرية من تخلف وقيد وعشوائية جمركية وتمويلية وغيرها .

**عام مضي بأحزانه وآلامه
عاشها ويعيشوها حتي
الآن صناع مصر.**

انتهى عام ٢٠٠٠ ومع بداية عام ٢٠٠١ وصناع مصر عانوا الكثير في العام الماضي وانتقلت معاناتهم إلى العام الحالي ومستثمر إذا لم تعالج الحكومة المشكلة من أساسها .

عام مضي بأحزانه وآلامه عاشها ويعيشوها حتى الآن صناع مصر . مشاكل لا قبل لهم بها وفرضتها ظروف وسياسة دوله عليهم وليس فيهم من أساء أو أضرب بالمال العام عن عمد أو قصد إلا الشواذ ولا يستحقون منا الاهتمام .

ولكننا نتكلم عن الغالبية العظمى من الصناع الشرفاء والذي عاشوا الكساد والركود منذ البداية . . . وقد فرضتها ظروف الدولة عليهم وتركهم بدون أن تجد حلاً عادلاً وسريعاً

نذكرها :

(١) ما بعد فتح الأبواب والأخذ بالجات والاستيراد المفترض بجودة وبأسعار مغرقة .

(٣) التمويل وسعر الفائدة قائله لأي صناعة في ظل الظروف السابقة من أين يتأتى الربح الذي يسد فوائده تتراوح أسعارها من ١٥% إلى ٢٥% باختلاف البنك وظروف القروض .

(٤) مناخ الاستثمار مازال يعانى من مشاكل كبيرة . . . مما دعى الكثير من المستثمرين للهرب والقادم الجديد يفكر ويدرس قبل أن يجازف ليجد نفسه يخسر كل شيء .

(٥) غياب البرنامج الحزبي للحكومة يجعل سياسة كل وزارة مرتبطة بشخص الوزير فإذا ذهب ذهبت معه سياسته ولابد من جديد بقرارات ومشروعات وقوانين تزيد من

اضطراب السوق وغياب الشفافية وانعدام الاستقرار مما يوجد حالة من التخبط وفقدان الثقة .

(٦) مراكز قوى جديدة تتحكم فى الأسواق وتكيف السياسات بما يخدم أغراضها لتحقيق وتكسب الملايين بل المليارات غير عابئين بما يحدث لصغار الصناع والمنتجين - مع فساد فى الذمم تسيطر على الجهاز الحزبى والحكومى .

(٧) إتحاد صناعات كان يجب أن يكون له دور مؤثر فى حماية الصناعة الوطنية وحصر وطرح مشاكل صناع مصر على المسؤولين فى الدولة فهذا هو الهدف الرئيسى من إنشائه فإذا تخلى عن الهدف يكون قد تخلف عن دوره الطبيعى والأساسى فى الحياة العامة .

(٨) سياسة التعتيم قاصرة وعناء الوزراء فيما بينهم لسد إحتياجات الدولة نجدها فى وأد آخر والمفروض كما نسمع ونرى فى الدول المتحضرة أن تسيّر أهداف الوزارات المختلفة على خط واحد تكمل بعضها البعض وليس فى اتجاه معاكس كما هو حادث الآن وذلك لغياب النظام الحزبى السليم .

(٩) الانهيار فى الاستثمار العقارى ولید تعديلات فى القوانين الضريبية

ولكننا نتكلم عن الغالبية العظمى من الصناع الشرفاء والذى عاشوا الكساد والركود منذ البيداية...

الاستثمارات على أفراد محدودين على أصابع اليد وبأن مصر لم تنجب غيرهم حتى توسعوا فى كل شئ وفى كل اتجاه وبهم جاء الركود والتعثر القاتل الذى أصاب البنوك وهذا يرجع لمياسة دولة .

(١٢) غياب الخريطة الصناعية وغياب قاعدة المعلومات السليمة أوجد حالة من التخبط بين المستثمرين كما أوجد حالة من الاستثمار التكرارى القاتل ، زاد من الركود فى صناعات محدده كان الاستثمار فيها كبيراً .

(١٣) قاعدة المعلومات مازالت مشوهة وغير صحيحة فى قطاعات كبيرة ومن ثم فالدراسة المبنية عليها ستكون غير سليمة .

عبارة قرأناها فى إحدى صفحات جريدة الأخبار يوم ٢٠١١/١/٥
الصناعة المصرية محاصرة ..
البنادق كلها مصوبة نحو قلبها كل قوى الشر الخارجية والداخلية محيطه بها للهش أصولها من فرص تقدمها بل وجودها .

إننا نشعر بأثنين ملايين الصناع ، وهم يناشدون الحماية ونسمع صراخ أصحاب المصانع ، وهم يعرضون مظالمهم ، إلا أننا لا نتقدم بل نمنعهم حتى من حماية أنفسهم .

ومفاجأة قانون حوافز الاستثمار فالعقل حكومى والذمم يدفعه المستثمرون -
تحلل وتحمم كيفما شاء أصحاب المصالح .

(١٠) تعثر الصناع وعجزهم عن سداد التزاماتهم حيال البنوك وذلك لغياب الريح أمام ظروف المنافسة القاتلة التى وضعتهم فيها الدولة بدون سابق إنذار وللأسف فإن اتباع سياسة تجميد الحسابات بالبنوك بدلا من العمل على إزالة هذا التعثر وتعويم هذه الشركات حتى تقف على قدميها من جديد بدلا من غلقها والقذف بالآف العمال إلى الشوارع زاد من حالة البطالة الموجودة والمنتشرة الآن فى كل بيت وكل أسرة - ونتيجة للتخبط فى اتخاذ القرار كان هذا هو دمار لكل شئ دمار الحقوق البنوك والعمال وبالتالي إيجاد حالة من الضياع لصناع مصر .

(١١) لقد شاركت الدولة فى أزمة البنوك نتيجة للتركيز فى جميع

(٦)

التطورات التي أحاطت بمنظمة التجارة العالمية وموقف الدول منها

إعداد

دكتور وجيه الدكوري

دراسات أمام مجموعة الخمس عشر حول التجارة في الخدمات

تناولنا في الأعداد السابقة سمات المنافسة المستقبلية
بشكل عام مع التطبيق على سمات المنافسة

حادى عشر، المشكلات التي

تواجهها الدول النامية

بخصوص التنفيذ

١ - عام :

إن الإتفاقيات التي أسفرت عنها
دورة أوروجواى منذ عام ١٩٩٤
مضى عليها الآن ستة أعوام ، ولا
زال الدول النامية تواجه مصاعب
فى تنفيذها.
فالدول النامية تفتقر إلى الموارد

المالية والبشرية لتستوفى التزاماتها
مثل المتطلبات المعقدة المصاحبة
لإتفاقية الملكية الفكرية (التريس) .
ومن ناحية أخرى فإن الدول النامية
تؤكد بأن الدول المتقدمة قد فشلت
فى تنفيذ الإتفاقيات بالنسبة التي
كانت ستفيد تجارة الدول النامية .
أما من ناحية النصوص الخاصة
بالمعاملة الخاصة والتميزة ، فقد تم
تضمينها فى كافة إتفاقيات منظمة

التجارة العالمية لمصلحة الدول
النامية . وهذه تدرج تحت فئتين
واسعتين :

أ - الشروط الأكثر مرونة فى
نطاق حدود زمنية محددة على
سبيل المثال فترات إنتقالية طويلة
ولتزامات ضئيلة (على سبيل المثال
الإلتزامات الخاصة بالزراعة) .
ب - الفقرات التي تنص فى بنود
كثيرة على أن الدول المتقدمة يتعين
عليها مساعدة الدول النامية فى
مجالات محددة (مثل نقل
التكنولوجيا فى ظل حماية الملكية
الفكرية) دون التحديد لنوعية
التصرف المطلوب إتخاذها .

وبعبارة أخرى فالنصوص تم (التربس بحلول ١ يناير ٢٠٠٠ حماية الملكية الفكرية على حسب وضعها لكي تساعد الدول النامية (الدول الأقل نمواً مهلتها تمتد حتى مستوى التنمية .

على تنفيذ الإتفاقيات والحصول على ١ يناير ٢٠٠٦) . وبالنسبة لغالبية (٤) كما ترى بعض الدول النامية المزايا التي تتمع بها . ومع ذلك تلك الدول فذلك يعنى إدخال ضرورة أن تتضمن نصوص إتفاقية وبعد مرور ست سنوات ، فإن تشريعات جديدة أو تعديل الدول النامية تشعر أن هذه تشريعات قائمة حماية للملكية النصوص لم تخدم الغرض الفكرية وكذلك تطبيق وسائل التكنولوجيا وحماية المؤشرات الموضوعية من أجله . تنفيذية أكثر فعالية بما يعنى الشق الجغرافية ، وغيرها وذلك حتى

٢ - الدول النامية ومتطلبات العقابى بها . توازن الإتفاقية .

دورة أوروجواى : (٢) وتذهب عديد من الدول إجراءات الإستثمار المرتبطة بالتجارة :

حددت الدل النامية فى مقترحاتها ليست كافية لإحداث مثل هذا (١) تتناول إتفاقية الإجراءات المقدمة إلى المجلس العام بضعة التعديل الجذرى، وإقترحت إطالة الإستثمارية المرتبطة بالتجارة مصاعب تواجهها فى تنفيذ إتفاقية وتمديد هذه الفترة الإنتقالية ويقول (التربس) سياسات غير متماشية منظمة التجارة العالمية وهذه البعض أن فترة التنفيذ ذات الخمس مع الجات . مثل المحتوى المحلى المصاعب التى كررتها مراراً سنوات والتي جرى منحها إنمى الأدى ومتطلبات الموازنة التجارية ، وتكراراً، وهى كما يلى :

حقوق الملكية الفكرية : جرى إختيارها بشكل عشوائى بدلا ويتحتم على الدول النامية إزالتها من الإستناد الى أساس أكثر واقعية وهو الإحتكام الى مستوى التنمية .

(١) كافة الدول النامية فيما عدا الدول الأقل نمواً يجب عليها تنفيذ الجوانب المرتبطة بالتجارة فى (٢) وتطالب هذه الدول بالسماح لها بتطبيق درجات مختلفة من (٢) ومرة ثانية تذهب الدول

النامية إلى أن الوقت المتاح لها الخاصة للدول النامية عندما يقوموا بغير جداً لإحداث تغييرات كبيرة بإعداد لوائحهم . ومع ذلك فإن الدول النامية تم إستبعادها من الجداول على المرونة وإختيار سياسات النهوض بالاستثمار التى تلائمها والتي تعتبرها ضرورية لإستيفاء إحتياجاتها التنموية ، بما فى ذلك بعض تلك السياسات التى جرى إدراجها على أنها غير متماشية مع الجات .

(٢) تطلب الدول النامية تمديد الفترة الإنتقالية لمدة أخرى مماثلة . ج - الإجراءات الصحية وإجراءات الصحة النباتية : تتناول إتفاقية الإجراءات الصحية، موضوعات الإجراءات الصحية والصحة النباتية وصحة الحيوان والسلامة الغذائية ، وأما إتفاقية الحواجز الفنية التى تعترض التجارة فتتناول معايير فنية أخرى . وكلتا الإتفاقيتان تذهب إلى أن الأعضاء يتعين عليهم مراعاة الإحتياجات

الرسوم (فرض رسوم أعلى على البضائع المصنعة ، تفوق تلك المفروضة على المواد الخام) ، كذلك المصاعب المتمثلة فى الحصول على مداخل للأسواق خلال حصص الرسوم والتأثيرات المشوهة للتجارة التى يتسبب فيها الدعم . وتدعو هذه الدول لتقليل الحواجز على المنتجات الزراعية التى يقومون بتصديرها . صادرات الدول النامية : د - مدخل سوق أفضل أمام صادرات الدول النامية أن مداخل السوق لم ترق إلى مستوى توقعاتها بالنسبة للصادرات الخاصة بها ، وذلك فى مجالين ، فهى خلال فترة تحديد وهما الزراعة والمنسوجات . عشر سنوات تقوم بدمج هذا القطاع داخل قواعد الجات وكجزء من هذه العملية فإنها تقوم بالإحلال التدريجى للأنصبة وتشكو الدول النامية من أنه ورغم أن ٢٣٪ من الحصص التجارية جرى إدماجها بالفعل على النحو الذى التزمت به صادراتها وتطبيق مبدأ تصاعد

إستبعادها فعلياً وتصنيف تلك والملبوسات مع ملاحظة أن الدول
الدول أن ما حصلت عليه من مداخل النامية قد أعربت عن شكواها من أن
السوق من جراء تنفيذ الإتفاقية الولايات المتحدة وغيرها من الدول
ضئيل جداً بل يمكن القول أنه ضاع الصناعية الأخرى فشلت في إحترام
تماماً بسبب الإجراءات التي اتخذتها التزاماتها بفتح أسواقها .
الدول المستوردة مثل الضوابط (ب) يرى الإتحاد أن هناك حاجة
الإنتقالية وإجراءات مكافحة الإغراق لإضافة نصاً تفصيلياً جديداً متعلق
والقواعد التمييزية الخاصة بالمنشا. بمكافحة الإلتفاف على الإغراق ،
(٣) إجراءات مكافحة الدعم ويطسم بعدم الواقعية .
والإغراق : لوضع التوجيهات الخاصة لكل (هـ) وفيما يتعلق بالحجم فإن
الأعضاء عند إجراء التحقيقات حجم الواردات التي تؤدي للإغراق
(٢) وقد ذهبت عديد من الدول ومصدرها « الدولة النامية » تعتبر
ويدعمها في ذلك اليابان وكوريا (ج) ضرورة توضيح المادة (٢) -
الجنوبية وبعض الدول الأوروبية مهيئة لو وجد أنها تمثل أقل من ٣٪
إلى أن الإتفاق الخاص بمكافحة وعندما لا يسمح من حجم المنتجات المثيلة في الدول
الإغراق الصادر عن منظمة التجارة البيع في السوق المحلي بإجراء المستوردة ، وبما لا يزيد على ٧٪
العالمية قد سمح للولايات المتحدة المقارنة بشكل ملائم ، فإن هامش من واردات المنتجات المماثلة في
بتقييد وارداتها من الصلب وغيرها الإغراق يتم تحديده بالمقارنة مع الدولة المستوردة ، لذلك يرى
من المنتجات دون مبرر كاف كذلك سعر التصدير لدولة ثالثة . وفي حالة عدم تماثلة يتم تحديده على
تطالب ورقة بتجيزو الدول الاعضاء أساس القيمة المعمول بها لتكلفة إلى ٧ ، ١٥٪ على الترتيب .
بالتنفيذ الأكثر فعالية لإتفاقية منظمة المنتج في دولة المنشأ . موقف الإتحاد :
التجارة العالمية بشأن المنسوجات (د) ضرورة النظر في إمكان ويرى الإتحاد العام للغرف ما يلي:

- ١ - إنشاء مجموعة عمل للنظر في إعطاء الدول النامية مزيداً من كان وراثتها الولايات المتحدة
المسائل المتعلقة بالتنفيذ ، وخاصة الوقت والمرونة في تنفيذ الإتفاقيات والإتحاد الأوربي .
- ٢ - تحويل كل النصوص الخاصة (التريمس) وحقوق الملكية الفكرية الخاصة بإجراءات الإستثمار وكانت الإعتراضات كثيرة حيال
المقترحات التي ساقتها الولايات المتحدة والإتحاد الأوربي والرامية
بالمعاملة الخاصة والمتميزة إلى (التريس) .
- ٣ - الحد من ممارسات الدول التزامات فعلية .
- ٤ - السماح للدول النامية بمرونة أكبر في القطاع الزراعي وخاصة السمح للدول النامية بمرونة
للدول التي تعتمد أساساً على أكبر في القطاع الزراعي وخاصة
مكافحة الإغراق ضد منتجات الدول الزراعة في ناتجها المحلي .
- ٥ - تمكين الدول النامية من عدم إستخدام موضوعات غير تجارية مثل العمالة والبيئة في
أكبر في تطبيق إجراءات السلامة وضع المزيد من الحواجز أما
الغذائية والحيوانية والصحة النباتية صادراتها للعالم الخارجى .
- ٦ - الإسراع من دمج منتجات على منتجاتها .
- ٧ - المشاركة بصورة أكبر في الهيئات التى تضع معايير السلامة الغذائية
والمعايير الفنية .
- ٨ - الإسراع من دمج منتجات المنسوجات والملبوسات فى قواعد
الجات .
- ٩ - تمكين الدول النامية من المشاركة بصورة أكبر فى الهيئات
التي تضع معايير السلامة الغذائية والمعايير الفنية .
- ١٠ - الإسراع من دمج منتجات المنسوجات والملبوسات فى قواعد
الجات .
- ١١ - إنشاء مجموعة عمل للنظر في إعطاء الدول النامية مزيداً من كان وراثتها الولايات المتحدة
المسائل المتعلقة بالتنفيذ ، وخاصة الوقت والمرونة في تنفيذ الإتفاقيات والإتحاد الأوربي .
- ١٢ - تحويل كل النصوص الخاصة (التريمس) وحقوق الملكية الفكرية الخاصة بإجراءات الإستثمار وكانت الإعتراضات كثيرة حيال
المقترحات التي ساقتها الولايات المتحدة والإتحاد الأوربي والرامية
بالمعاملة الخاصة والمتميزة إلى (التريس) .
- ١٣ - الحد من ممارسات الدول التزامات فعلية .
- ١٤ - السماح للدول النامية بمرونة أكبر في القطاع الزراعي وخاصة السمح للدول النامية بمرونة
للدول التي تعتمد أساساً على أكبر في القطاع الزراعي وخاصة
مكافحة الإغراق ضد منتجات الدول الزراعة في ناتجها المحلي .
- ١٥ - تمكين الدول النامية من عدم إستخدام موضوعات غير تجارية مثل العمالة والبيئة في
أكبر في تطبيق إجراءات السلامة وضع المزيد من الحواجز أما
الغذائية والحيوانية والصحة النباتية صادراتها للعالم الخارجى .
- ١٦ - الإسراع من دمج منتجات على منتجاتها .
- ١٧ - المشاركة بصورة أكبر في الهيئات التى تضع معايير السلامة الغذائية
والمعايير الفنية .
- ١٨ - الإسراع من دمج منتجات المنسوجات والملبوسات فى قواعد
الجات .

ثاني عشر: الشفافية

في أعمال المنظمة

- قامت مجموعة العمل المختصة بالمسائل المنهجية والتنظيمية بمناقشة الشفافية الموسعة خلال مؤتمر منظمة التجارة العالمية ، إلا أن
معظم الأعضاء أبدوا إعترضهم على الأفكار الإصلاحية المطروحة والتي
كبير ، وهو يدعوا الدول الاعضاء الى تحسين التدفق المعلوماتي داخل
الدوائر المعنية . ويؤكد الإقتراح
- المقترح المكسيكي :
حظى المقترح المكسيكي على تأييد

المكسيكى على ضرورة تواصل
جهود التلاحم مع الجماهير على
المستوى المحلى وينص على « نحن
نعترف بأهمية تحسين أسلوب
توصيل المعلومات للدوائر التابعة
للدول الاعضاء لتحسين فهم
الجماهير بأهداف وعمليات
وصلاحيات منظمة التجارة العالمية .
وكذلك جرى إحاطتنا علما بأن
المبادرات الرامية للتلاحم مع القطاع
الجماهيرى مثل عقد الندوات
وحلقات النقاش وورش العمل والتي
يحضرها الخبراء والجهات
الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية
لا زالت تجرى على قدم وساق منذ
المؤتمر الوزارى الأخير وسوف
نستمر فى جهودنا الرامية للنهوض
بالصورة المؤسسية التى عليها
منظمة التجارة العالمية .

ب - وأعربت الولايات المتحدة عن
رغبتها فى جعل يوليو عام ٢٠٠٠
مهلة نهائية أمام « المجلس العام »
لمنظمة التجارة لكى تستند إلى خبرة
حديثه تضمن له عمليات تشاورية
فعالة ولزيادة الفهم الجماهيرى
بطريقة متماشية مع خصية التعامل
من حكومة لحكومة والتي تنتهجها
منظمة التجارة ثم يعضى المقترح
داعيا إلى تبني « قائمة أساليب » بما
فيها آليات تشاورية مؤسسية مثل
اللجان الإستشارية والسماح بعقد
مؤتمرات مفتوحة أمام راغبى
الحضور من جماهير المراقبين .

ج - وأعرب أعضاء الوفود عن أن
الولايات المتحدة معنية أيضا برؤية
المقترح الأمريكى :
أ - وعلى النقيض فإن المقترحات

النتائج التى تتوصل إليها لجنة حل
المنازعات بمجرد إصدارها فى اللغة
الإنجليزية بحيث تصبح فى متناول
الدول التى تبدى إهتماماً بالإطلاع
عليها .

الإقتراح الأوروبي :

ويقترح النص الرسمى الصادر
عن الإتحاد الأوروبى الإتفاق على
زيادة الشفافية ولكن من خلال
مصطلحات وعبارات أكثر صراحة ،
وستقوم دول الإتحاد الأوروبى
بتوجيه التعليمات إلى المجلس العام
لكى يقوم بمراجعة (وذلك فى فترة
لا تزيد عن فبراير ٢٠٠٠)
التوجيهات الموجودة حالياً
بخصوص الإفصاح عن حقوى
وثائق منظمة التجارة العالمية
لضمان أنه وبإستثناءات محدودة
للغاية فإن أوراق عمل الأمانة
والإسهامات الرسمية المقدمة من
الاعضاء وأجندات الإجتماعات

ومحاضر الاجتماعات والنتائج وإلاستنتاجات المدونة فى تقارير اللجان كلها يتم تمريرها بين الجميع باعتبارها وثائق غير محظورة وذلك بأسرع وقت ممكن وفى الثلاثة لغات الرسمية المعتمدة فى منظمة التجارة العالمية .

إصدار توصيات تتناول التطويرات سواء للأبعاد الداخلية أم الخارجية من الشفافية » .

ب - ويمثل هذا البيان النرويجى موقف الإتحاد :

التوجيه الصادر من رئيس المجلس العام والذى ينص على :

ويرى الإتحاد العام للغرف التجارية ما يلى :

« إقراراً بالفوائد التى تعود من زيادة الشفافية ولزيادة الفهم الجماهيرى العام والخاص بالكيفية التى تعمل بها منظمة التجارة العالمية، فقد وافقتا على إستمرار جهودنا لتحسين الشفافية بعمليات منظمة التجارة العالمية من خلال تنفيذ مبادرات التحام مع تلك الجهات المدنية والمنظمات غير الحكومية بشكل منتظم ودورى (مثل الندوات وورش العمل) كذلك نوافق جميعاً على أن الجهود المبذولة حالياً للنهوض بطرق توفير الإطلاع على وثائق منظمة العمل الدولية وجعلها فى متناول الجماهير مسألة

أ - واقترحت النرويج إصدار تعليمات أكثر عمومية ، وينص المقترح الذى طرحته للبحث « تمثل الشفافية بإعتراف الجميع التحدى الأكثر صعوبة الذى يواجه عمل منظمة التجارة العالمية وذلك سواء داخل جدران المنظمة أم فى علاقتها مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدنى . ونحن نهيب بالمجلس العام إعمالاً للمادة (٢٠٠٥) من إتفاقية مراكش أن يقوم بمراجعة الجوانب المختلفة من الشفافية وأن يستكمل عمله بما لا يتجاوز يوليو ٢٠٠٠ مع

ظاهرة العولمة وانعكاساتها الاقتصادية على الدول النامية

بقلم
سمير سعد مرقص

مدير الإدارة العامة للجان إعادة النظر مصلحة الضرائب

الاسيوية من الظروف الجديدة ؟

وما هي السياسات التي يمكن أن تساعد الدول النامية على التمتع بمزايا العولمة ؟ من تحسين للإداء الاقتصادي ، وتقليل خطر التهميش .
● طبيعة المشكلة :

أن الاجابة على الاسئلة السابقة كان هدفها هو التوصل الى التوافق مع العولمة . فالعولمة آتية لا محالة لأنها تمثل النظام العالمي الجديد الذي يعمل على أن يصبح الاقتصاد والانتاج الصناعي والادارة عالميا لان هذا النظام جاء من نتاج الثورات العلمية والتكنولوجيا المعاصرة أي اقتصاد قائم على العلم والتكنولوجيا .

أن العولمة تتطلب معالجة بعض أوجه القصور المصاحبة للعولمة وهي (١) :

مقدمة

شهد العالم منذ وقت مبكر انفتاحا متسارعا للعولمة على الاقتصاد العالمي . كما تدهورت الفجوة العالمية بسرعة تضاربت ضعف سرعة زيادة الناتج المحلي الإجمالي العالمي ، وتصدت أسواق التمويل من معظم الدول بسرعة . وزادت التدفقات الرأسمالية الى كثير من الدول النامية . واستضافت بعض الاقتصاديات من العولمة بدرجة كبيرة ، مما جعل بعض الدول في جنوب شرق آسيا مثل كوفج ، كوريا ، سنغافورة ، تايلاند ، فيتنام من مجموعة الدول النامية الى مجموعة الاقتصاد المتقدم ويثور السؤال هل تؤدي التدفقات التجارية وتحرر اسواق رأس المال الى تحقيق منافع لكل الدول بنقض القدر ؟

أم أن بعض الاقتصاديات الاخر ؟ وأثر ذلك على مستويات ستكون قادرة على الاستفادة بشكل الدخول بين الدول (٢) . أكبر من هذه التغيرات الاقتصادية وهل يمكن للدول الاخرى أن لتحقيق مكاسب أكبر من بعضها تستفيد بنفس القدر مثل الدول

(١) IMF, world economic outlook- Globalization and Athe opportunities for developing countries Washington , 1997, PP. 72-92.

(٢) محمد رؤوف حامد - إدارة العولمة - للكتبة الأكاديمية - القاهرة ١٩٩٩ ص ٤٠/١٤ .

- ١ - تركز نشاط المؤسسات على حل هذه المشاكل .
الاقتصادية للوصول الى تصور أو
- الدولية (البنك الدولي - صندوق
٥ - أن النتيجة الحتمية للتوافق
النقد الدولي - منظمة التجارة
مع العولمة واستغلال ما يتيح
العالمية) على البعد الاقتصادي
النظام العالمى الجديد بالنسبة للدول
والتجارة الدولية والتكيف الهيكلى
النامية هو الصعود الى مصاف
دون البعد المعرفى والتكنولوجى .
- ٢ - ازداد تركيز الثروة على
المستوى العالمى ، من خلال
التحالفات الكبرى وعملقة رؤوس
الاموال من خلال الشركات الكبرى
والشركات دولية النشاط .
- ٣ - اتجاه معظم الدول الى القيام
بدور الدوله الحارسه ، والبعد عن
التدخل المباشر فى التنمية
الاقتصادية بعد تسارع الاتجاه نحو
الخصخصة .
- ٤ - تزايد وتفاقم المشكلات فى
الدول النامية ، مثل البطالة ،
انخفاض الدخول ، تدفق نسب
الصادرات ، تذبذب قيمة العملة
مقابل باقى العملات وعدم القدرة
- على حل هذه المشاكل .
٥ - أن النتيجة الحتمية للتوافق
مع العولمة واستغلال ما يتيح
النظام العالمى الجديد بالنسبة للدول
النامية هو الصعود الى مصاف
الدول المتقدمة ، اما فى حالة عدم
التوافق فإن النتيجة هو الهبوط الى
مستوى الدول الفقيرة .
- **اهداف البحث :**
يهدف هذا البحث الى القيام
الضوء على فكرة العولمة باعتبارها
أحد الافكار الحاكمة فى العلاقات
الاقتصادية الدولية وانعكساتها على
البيئة الاقتصادية المصرية الامر
الذى يتطلب احداث قدر كبير من
التكيف الهيكلى الاقتصادى لمواجهة
اثار العولمة وامكانية التكيف معها
بل والاستفادة من المتغيرات
المصاحبة لها عالميا فى احداث توازن
ونمو فى الاقتصاد المصرى ، بعد
استعراض بعض المؤشرات
الدولية .
- **منهج البحث :**
سيعتمد الباحث على المنهج
الاستقرائى الاستنباطى التشخيصى
معتمدا على كتابات المتخصصين
والبيانات والمعلومات التى دارت فى
تقرير البنك الدولى فى تشخيص
الوضع المصرى تجاه العولمة واعداد
الاقتراحات لمواجهة المشاكل التى
تسفر عن تطبيقها .
- **تقسيمات البحث :**
سيقوم الباحث بتقسيم البحث
على النحو التالى :
ظاهرة العولمة وانعكاساتها
الاقتصادية على الدول النامية .
- **المبحث الاول : العولمة فى ظل
اتفاقية التجارة العالمية .**
- **المبحث الثانى : ممارسات
الشركات دولية النشاط فى التجارة
الدولية .**

● المبحث الثالث : اثر العولمة على

- اسواق العمل فى الدول النامية .
- ظاهرة العولمة وانعكاساتها
- الاقتصادية على الدول النامية
- هناك خمسة عوامل قد ساهمت
- بشكل فعال فى بزوغ فكرة
- العولمة (١)
- ١ - انهيار اسوار العزلة كانت
- بعض الدول تحيط بها اقتصادها
- وكانت تحتوى بها من تيار العولمة ،
- ومن ثم انتهاء عزلتها الاختيارية أو
- اجبرت على التخلي عنها .
- ٢ - الزيادة الكبيرة فى درجة
- تنوع السلع والخدمات التى يجرى
- تبادلها بين الأمم وتنوع
- الاستثمارات وزيادة تدفق
- الاستثمارات .
- ٣ - ارتفاع معدل النمو السكاني
- وهى بدورها تتفاعل مع العالم
- الخارجى وتتأثر به .
- ٤ - تحول العلاقات الدولية من
- تبادل السلع ورؤوس الاموال الى
- تجارة الخدمات وتبادل المعلومات
- والافكار وأصبح معدل نمو الاخير
- اكبر من السلع ورؤوس الاموال .
- ٥ - اصبح المهيمن على
- انتقال السلع والخدمات والمعلومات
- والافكار الشركات متعددة
- الجنسيات Transnational corporations
- وهى نموذج اكثر تقدما من
- الشركات دولية النشاط
- Multinational corporations .
- ٦ - نمو وسائل الاتصال وزيادة
- التقدم التكنولوجى واحتكاره مما
- ساهم فى تيسير الاتصال بين
- الدول وعلى المستوى المالى لم تؤد
- العولمة الى سد الفجوة بين الشمال
- والجنوب بل زادت اتساعا ،
- والاغرب من ذلك أن الدول لم تعد
- مقسمة الى شمال وجنوب فقط
- بمعنى دول العالم المتقدم ودول
- العالم الثالث النامى ، بل أصبحت
- كل دولة تقريبا تضم داخلها الشمال
- والجنوب معا ، فالدول المتقدمة تضم
- الجنوب داخلها ممثلا فى المهاجرين ،
- ودول الجنوب تضم الشمال داخلها
- ممثلا فى الارباح التى يحققها قلة
- من رجال الاعمال نتيجة للعولمة
- (وهنا يظهر الارتباط الوثيق بين
- العولمة وعلم المستقبل Futurology
- الذى يقوم بتحليل الواقع ممثلا فى
- اثار العولمة بايجابياتها وسلبياتها
- وصولاً الى تصور أو نظرية أو
- أسلوب عمل يتم التوافق بشأنه بين
- العالم المتقدم والعالم النامى حتى
- يمكن صياغة منهج متكامل لمواجهة
- مطالب العولمة من ناحية ، وتعظيم
- ايجابياتها من ناحية أخرى .
- وتبرز هنا اهمية دور المتفكرين فى
- العالم النامى ، سواء كانوا افراداً أو

مؤسسات ، فى المشاركة فى هذا
المسمى ، وعدم ترك الملعب الكونى
للشمال فقط ومصر بما تملكه من
قدرات بشرية وفكرية هائلة ،
وبحكم موقعها ودورها الرىادى
داخل العالم العربى والاسلامى
والنامى ، وأيضا فى ضوء توقع
دوائر عالمية عديده بأن مصر
ستكون مركزا رئيسيا للانطلاقه
الاقتصادية نحو الدول العربيه
والافريقيه والمتوسيطه خلال
السنوات الاولى من القرن الحادى
والعشرين ، يتوقع منها ، سواء على
المستوى الحكومى أو الاكاديمى أو
على مستوى المثقفين ، أن تسهم
بجدية فى هذه المسمى الكونى حتى
تخرج ومعها دول العالم النامى
خارج دائرة محاولات التهميش التى
يقوم بها وسوف يتناول الباحث فى

هذا الفصل من خلال المباحث التالية
بعض الدوائر الخارجيه (١) .

● المبحث الاول : العوله فى ظل
اتفاقيه التجارة العالميه .

● المبحث الثانى : ممارسات
الشركات دوليه النشاط فى التجارة
الدوليه .

● المبحث الثالث : اثار العوله
على اسواق رأس المال فى الدول
الناميه .

المبحث الأول

العوله فى ظل اتفاقيه

التجارة العالميه (٢)

إن النظام التجارى المتعدد
الاطراف قد وجد على الساحة
الدوليه منذ وجدت الاتفاقيه العامه
للتعريفات والتجارة (الجات) منذ
١٩٤٨/١/١ وهى اتفاقيه متعددة
الاطراف تنظم اطارا سلوكيا فى

التجارة الدوليه . وعلى مدى حوالى
خمسة عقود أضيف العديد من
التعديلات والنصوص الى اتفاقيه
الجات من خلال جولات المفاوضات
التجاريه التى بلغت ثمانى جولات
كان آخرها وربما أهمها جوله
أوروڤوى التى بدأت عام ١٩٨٦
ووقت نتائجها فى ١٩٩٤/٤/١٥
فيما عرف بإعلام مراكشى وتضمن
العديد من الاتفاقيات والقرارات التى
تم التوصل اليها فى جوله
أوروڤوى وأصبحت هى المنظمه
الدوليه التى تتولى قيادة النظام
التجارى المتعدد الاطراف وبالتالي
تنفيذ العوله على المستوى التجارى
والاقتصادى والتى اصبحت تضم
فى عضويتها حتى منتصف العام
الجارى ١٣٤ دولة ومنطقه جمركيه
تتشترك بنسبه أكثر من ٩٥٪ من
حجم التجارة الدوليه .

(١) الدكتور محمد شعبان - علم المستقبل العوله - مركز الاهرام للدراسات السياسيه والاستراتيجيه - ١٢ ص .

(٢) مصطفى شاكى الخطيب - العوله ومنظمه التجارة العالميه مجله الاهرام الاقتصادى - عدد ٢٨/٦/١٩٩٩ ٢٥/٢٤ .

● المبادئ الأساسية وأهم عناصر العالمية للدول الأعضاء فرض رسوم معايير معينة وإجراءات محددة اتفاقيات منظمة التجارة العالمية : جمركية على وارداتها كما تتيح فى تنص عليها اتفاقيات منظمة التجارة أن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية هى مجموعة من القواعد والقوانين تلتزم بها حكومات الدول الأعضاء فى مجال التجارة الدولية فى السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية ، وعلى ذلك فإن هذه الاتفاقيات تحدد حقوق والالتزامات هذه الحكومات فى إطار متعدد الأطراف .

تحقيق المنافسة فى التجارة بين الدول الأعضاء عن طريق مبادئ أساسيين الأول هو شرط الدولة الأولى بالرعاية والثانى هو المعاملة الوطنية ويحقق الشرط الأول عدم التمييز فى المعاملة بين الدول الأعضاء بينما يحقق الثانى عدم التمييز أى المعاملة بين المنتج المحلى والمنتج المستورد .

تتيح اتفاقيات منظمة التجارة العالمية للدول الأعضاء فرض رسوم جمركية على وارداتها كما تتيح فى حالات معينة فرض معايير غير جمركية على الواردات . وتتمثل العناصر الرئيسية فى اتفاقيات منظمة للتجارة العالمية بالتنظيم فى مجال التعريفات الجمركية حيث هناك اطرعام الالتزامات الدولة فى التخفيضات الجمركية تتضمن حدا أعلى للتعريفات على المنتجات المختلفة ويتم تضمين ذلك فى جداول الالتزامات المحددة لكل دولة والتى تشمل ايضا القيود غيرالجمركية .

أنه فى الوقت الذى يسمح به بفرض رسوم جمركية بصفة عامة ألا أن فرض القيود غير الجمركية تحده معايير معينة وعلى سبيل المثال فانه لا يحق لائ دولة عضو لفرض حظر على وارداتها أو صادراتها السلعية الا فى اطار ميثان مدفوعاتها الا أن ذلك يتم فى ظل النصوص والاجراءات التى تحددها الاتفاقيات .

هذا ولكى تتحقق فرص المنافسة واستمراريتها فان اتفاقيات منظمة التجارة العالمية تمنح الحماية ضد الممارسات التجارية غير العادلة مثل الدعم الحكومى للصادرات أو تخفيض اسعار المنتجات وهو ما يعرف بالاغراق بما يضع بعض

الدول الاعضاء فى وضع غير تناافسى ويحق لهم تبني معايير معينة لازالة اثار هذه الممارسات التجارية غير العادلة .

واخيرا فان اتفاقات منظمة التجارة العالمية امتدت الى مجالات جديدة مثل التجارة فى الخدمات وحقوق الملكية الفكرية .

كما تضمنت اتفاقيات منظمة التجارة العالمية نصوصا ضد العقوبات المقنعة وغير المباشرة امام التجارة مثل وضع شروط مغال فيها وغير ضرورية فى مواصفات الجودة أو المغالة فى تسمين الواردات وبالتالي تحصيل رسوم جمركية عالية عليها أو وضع أنظمة واجراءات مطولة ومعقدة للترخيص أو استخدام هيئات التجارة الحكومية التى تمارس للتمييز فى التجارة الدولية استيرادا وتصديرا .

واشتملت اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على قطاعات وأنشطة اقتصادية لم تكن فى السبق ضمن النظام التجارى المتعدد الاطراف مثل قطاع الزراعة وقطاع المنسوجات .

وقد تم ربط كل هذه الاتفاقيات بآطار الالتزام من خلال نظام لفض المنازعات يضم منصاية الحقوق وتنفيذ الالتزامات بالنسبة لكل الدول الاعضاء .

● القوى الدافعة للعولمة :

يمكن التعرف على وتحديد أهم هذه القوى والعوامل التى تدفع وتقوى اتجاهات العولمة على النحو التالى :

١ - التغيرات التقنية :

لقد ساهم التقدم التقنى فى توسيع وزيادة وتنوع المنتجات كما ساهم التقدم التقنى فى وسائل النقل فى التقارب بين المنتج والمستهلك وبين المؤسسة وعملائها وبالتالي ازادت المساحة المتاحة للتجارة فى السلع والخدمات وقبيل الثورة الصناعية كانت التجارة مقصورة على السلع الغالية القيمة والخفيفة الوزن مثل التوابل والذهب والمنسوجات ، وباختراع القطارات والشاحنات والحاويات وخطوط الانابيب توسعت التجارة فى المنتجات ذات الحجم الكبير ومؤخرا فان انخفاض تكاليف السفر وثورة الاتصالات اضافت مجالات جديدة للتجارة فى الخدمات من السياحة الى الخدمات المالية ولعل احدث مثال على ذلك هو التجارة الالكترونية من خلال الانترنت حيث انه بحلول القرن القادم سيبلغ عدد مستخدمى الانترنت فى التجارة الالكترونية حوالى ٣٠٠ مليون مستخدم بحجم تجارة أكثر من ٣٠٠ مليون دولار وسترتب على ذلك ضرورة قيام الحكومات المختلفة باجراء تعديلات قى قوانينها لتقوم من متطلبات هذه

التجارة ولتتمكن من الاستحوذ على نصيب من المزايا الاقتصادية والعوائد المادية للتجارة الالكترونية والاحتفاظ بالخطوط الرئيسية وأهداف السياسة العامة للدولة الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية وغيرها .

٢ - تحرير التجارة والاستثمار :
إن الاتجاه المتواصل في تحرير التجارة والاستثمار ساعد على خلق مناخ صالح لمزيد من العلاقات الاقتصادية بين الدول حيث ساعد هذا التحرير على استخدام التقنيات الحديثة على المستوى العالمى وبالتالي ساعد على عوله الاسواق وأتجهت العديد من الدول بصورة كبيرة الى مزيد من الاعتماد على الاسواق العالمية لتحقيق مناخ أفضل لنموها وتنميتها الاقتصادية وقد تركزت اجراءات التحرير على التجارة والاستثمار بالإضافة الى

معايير أخرى من خلال اتفاقيات منظمة التجارة العالمية حقق تخفيض وإزالة العديد من العقبات امام التجارة وتم انجاز ذلك فى الماضى من خلال النظام التجارى تحقق من خلالها تخفيض القيود الجمركية والكمية ، كما أسفرت جولة أورجواى عن التوصل الى اتفاقات بشأن المنسوجات والزراعة والخدمات والملكية الفكرية وهو بعد سبق ذكره . كما تعمقت وتوسعت العوله بالاتجاه بالمقارنه لتحرير التحويلات الرأسمالية والجارية وتطوير الاسواق المالية الدولية بما ساعد بدوره على تسهيل التجارة وإتاحة التمويل اللازمة لها .

٣ - النشاط الدولي لقطاع الأعمال :

هنا انخفاض العقبات امام التجارة والاتجاه المتزايد نحو التحرير قد أتاح للعديد من الشركات

عوله هياكلها الانتاجية من خلال المزيد من الاستثمارات الخارجية التى ساعدت بدورها على زيادة التجارة وعلى المستوى التقنى فان الزيادة الكبيرة فى تدفق المعلومات وتواكبها مع زيادة المتاح للتجارة الدولية من السلع والخدمات كان لهاكبير الاثر فى اتخاذ قرارات تحديد مواقع الانتاج حيث تزداد قدرة المنتجين على تحديد مواقع الانتاج ومواقع استيرادهم لبعض الاجزاء والوحدات الداخلة فى الانتاج من الدول والشركات المختلفة مع احتفاظ المنتج النهائى بهوية شركة معينة ودولة محددة ويتطلب ذلك قيام الشركات المنتجة بعمل تعاقدات فرعية مع شركات أخرى تابعة لها أو مؤسسات خارج حدود الدولة بتوريد بعض الاجزاء الداخلة فى المنتج النهائى بما يترتب عليه انتقال وعوله العمالة والتقنية ورأس المال والمهارات .

والجديد بالذكر أن معظم ويتم تنفيذ ذلك من خلال الجات ثم الضراء والسراء وحتمية التعاون المنتجات لا يمكن لها المنافسة دوليا منظمة التجارة العالمية التي تعمل إذا اعتمدت على مداخلات الانتاج على توفير المناخ الملائم لاستمرارية المحلية ومن نفس الدولة وعلى سبيل تحرير التجارة وتحقيق قدر كبير المثال فان انتاج سيارة معينة قد من الاستقرار فى العلاقات التجارية الاقتصادية .

تشارك فيه تسع دول أو أكثر تتولى الدولية وتوسيع اشتراك اعداد وبالنسبة للتجارة الدولية فان عمليات الانتاج والتسويق والبيع متزايدة من الدول فى الاقتصاد أهم التحديات التى تواجهها هو للمستهلك النهائى وأن هذا الأسلوب الدولى . للانتاج المشترك يكتسب أهمية متزايدة بين الدول النامية خاصة بالنسبة لانشطة تصنيع وانتاج الاجزاء وقطع الغيار والتجميع .

• الخلاصة :

إن العولمة من خلال النظام الاسيوية مثل ماليزيا واندونيسيا إشار البليونير الأمريكى المجرى التجارى المتعدد الأطراف عملية متعددة الوجة تركز أساسا على التقدم التقنى مقترنة باتجاه العديد من الدول بفتح اسواقها ولقد حققت خلال الخمسين عاما الماضية تقدما ملحوظا ساعد على خلق فرص عديدة للتنمية فى الدول المختلفة إن العولمة من خلال النظام الاسيوية مثل ماليزيا واندونيسيا إشار البليونير الأمريكى المجرى التجارى المتعدد الأطراف عملية متعددة الوجة تركز أساسا على التقدم التقنى مقترنة باتجاه العديد من الدول بفتح اسواقها ولقد حققت خلال الخمسين عاما الماضية تقدما ملحوظا ساعد على خلق فرص عديدة للتنمية فى الدول المختلفة

الاستثمارات المباشرة والتحويلات المالية . ان عوله الاسواق المالية قد تنامت وتوسعت خلال السنوات القليلة الماضية الى درجة ان التغييرات فى اسعار الصرف واسعار الفائدة واسواق الاوراق المالية فى الدول المختلفة اصبح يؤثر ويتاثر سلبا وايجاب بما يحدث داخل هذه الدول ويؤكد حقيقة الترابط الوثيق بين بعضها بعض وعليه فقد تغير مفهوم دور الاسواق المالية خلال الاربعين سنة الماضية واصبحت العوله الاقتصادية تعنى فى حقيقتها عوله النظام الرأسمالى . وسواء وافقنا على مقولة السيد / سوروز أو اعترضنا عليها فلا بد لنا أن نقرر بأن العوله لا تعنى الفوضى الاقتصادية والتشريعية ولا الفساد والرشوة والا المضاربة والاحتكار بل على العكس فانها تعنى فرض القانون وتنظيم

الاسواق واعمال التشريعات التى تجرم كل ذلك وتكفل تحقيق المنافسة العادلة بما يعود فى النهاية بالخير على المستهلك النهائى وهو المواطن العادى على المستوى الدولى وتحقيق التنمية والرفاهية لكل الشعوب .

الاثار المباشرة لاتفاقية التجارة العالمية اقتصاديا فى التطبيق

سيقوم الباحث بدراسة هذه الاثار من خلال أهم عاملين هما العلاقات التجارية المتغيرة وأسواق المالى رأس المال الأكثر ترابطاً .

١ - العلاقات التجارية الدولية :

تتمثل إحدى السمات البارزة لنمو التجارة وتدفقات رؤوس الاموال العالمية خلال العقد الماضى ، فى تزايد مشاركة الدول النامية ، حيث لم يقتصر الامر على زيادة نصيب الدول النامية فى التجارة العالمية من ٢٣٪ الى ٢٩٪ فى عام

١٩٩٥ ، ولكنها عمقت ونوعت علاقتها التجارية ايضا ، فقد تزايدت التجارة بين الدول النامية من ٣١٪ من اجمالى تجارة الدول النامية فى عام ١٩٨٥ الى ٣٧٪ فى عام ١٩٩٥ ، وخلال الفترة من ١٩٨٥ الى ١٩٩٥ تزايد نصيب المنتجات المصنعة فى صادرات هذه الدول من ٤٧٪ الى ٨٣٪ ، مما يعكس مرحلة التصنيع التى يمر بها .

وبالرغم من هذه التطورات المشجعة ، لا تزال هناك تفاوتات شاسعة بين الدول النامية فباستثناء بعض الدول فى اسيا وامريكا اللاتينية ، كما وأن الاندماج فى الاقتصاد العالمى بطيئا الى حد ما . فقد تناقص نصيب افريقيا من التجارة العالمية باستمرار منذ اواخر الستينات ، بينما انخفض بشدة نصيب الدول الرئيسية المنتجة للبترول منذ وصلت أسعار وعوائد

البترول الى ذروتها في أوائل الثمانينات .	تصلت (١) دولة نامية من النظم التجارية المغلقة نسبيا الى النظم	ب - أسواق رأس المال : يتزايد تكامل الدول النامية مع النظام المالي العالمى بصورة مستمرة، حيث بلغ متوسط صافى التدفقات الرأسمالية الخاصة الى الدول النامية (باستثناء الدول حديثة التصنيع في آسيا) نحو ١٥٠ مليار دولار فى العام خلال الفترة (٩٣ - ١٩٩٦) ، وأوشكت على أن تبلغ زهاء ٢٠٠ مليار دولار فى عام ١٩٩٦ - أى بزيادة قدرها ستة امثال متوسط التدفق السنوى خلال الفترة (٨٣ - ١٩٨٩) بل إن التدفقات الرأسمالية الى دولة واحدة وهى الصين ، كانت تفوق عام
إن توسع وتنوع وتعميق العلاقات التجارية للدول النامية يرجع الى حد بعيد الى تغيرات هامة فى نظم التجارة والتبادل ، حيث تزايد التدخل من السياسات الحكومية ذات التوجه الداخلى مثل الحماية وإحلال الواردات ، وذلك لصالح سياسات انفتاحية ذات توجه خارجى ، وتم تحرير نظم التجارة والتبادل ، مع تخفيض الحواجز التعريفية وغير التعريفية كثيرا .	وبالاضافة الى ذلك ، التزم العديد من الدول النامية بالمزيد من تخفيض الحواجز التعريفية وغير التعريفية فى الاطار متعدد الاطراف لجولة أوروجواى كذلك تزايدت مشاركة الدول النامية خلال العقد الاخير فى ترتيبات التجارة الاقليمية التى ربما تنطوى على مخاطر تحويل التجارة الى جانب فوائد خلق التجارة (٢) .	

(1) The October 1996 world Economic outlook, PP.1 20-22

- Michael Sarel , " Nonlinear Effects of Inflation on economic Growth, staff papers, IMF Vol43 (March 1996) PP 199-215.

- Michael Bruno and William Easterly , " Inflation Crises and long-run Growth" world bank working paper No, 1517 (washington; world bank , September 1995).

(2) Jeffrey D. Sachs and Andrew M. Warner. " Economic Convergence and : أنظر " Economic policies "NBER working paper No. 5039(Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research, February, 1995) .

(3) Richard Harmsen and Michael Liedy, "Regional Trading Arrangements" in International Trade policies: The Uruguay Round and Beyond , Vol, II Back ground Papers , by Naheed Kimani and others (IMF, 1994) .

١٩٩٦ ما وصل منها الى كل الدول الاجنبية بأكبر ارتفاع ، حيث اتجهت بالمحافظة على تحويلات حسابات

النامية في عام ١٩٨٩ ، فقد معظم هذه التدفقات نحو الدول ذات عملاتها الجارية طبقا للمادة الثامنة

تضاعفت هذه التدفقات الرأسمالية توجه السوق الناشئة التي كانت تمر لاتفاقية صندوق النقد الدولي ، من

تقريبا بالنسبة الى الناتج المحلي بنمو اقتصادي سريع نسبيا وتلقت ٤١ دولة في عام ١٩٨٥ الى ٩٩

الاجمالي للدول النامية خلال الفترة الدول النامية الاسيوية حوالى دولة الان . ومع قبول الصين للمادة

(٨٥ - ١٩٩٦) ، وعلى عكس ضعف التدفقات الرأسمالية الثامنة في اواخر عام ١٩٩٦ ،

الحال في السبعينات واول الثمانينات ، عندما كان معظم الصافية، كنسبة من الناتج المحلي تزايدت نسبة تجارة الدول النامية التي تتم من تحويلات الحسابات

التدفقات الرأسمالية بمثابة قروض الافريقية خلال الفترة (٩٠ - الجارية من نحو ٣٠٪ في عام

بنكية ، كانت أكبر التدفقات في ١٩٩٦) . ١٩٨٥ الى نحو ٧٠٪ في عام

السنوات الاخيرة في صورة وقد ساعد تحرير الاسواق ١٩٩٧ وساعد أداء النمو للموس

استثمارات في الاسهم والاوراق التمويلية في الدول المستقبلية وتحسن المسار نحو اقتصاد كلي

المالية . والمرسلة لهذه التدفقات على انطلق مستقر في العديد من الدول النامية .

وارتفعت هذه التدفقات التكامل المتزايد لاسواق رأس المال ، وخاصة الدول ذات توجه السوق

الرأسمالية الخاصة من ٠,٥٪ من حيث رفعت الدول النامية الناجحة الناشئة ، على تشجيع تكامل أسواق

الناتج المحلي الاجمالي للدول القيود على التدفقات عبر الحدود ، رأس المال ، وذلك لانه جعل هذه

النامية في الفترة (٨٣ - ١٩٨٩) خاصة على تدفقات رأس المال وأالت الاسواق أكثر جاذبية لمستثمرى

الى ٢ - ٤٪ من هذا الناتج في كل القيود المفروضة على مدفوعات الاقتصاديات المتقدمة الذين يرغبون

من سنوات الفترة (٩٤ - ١٩٩٦) ، تعاملات الحساب الجارى . وتزايد في تنوع استثماراتهم .

وحظيت الاستثمارات المباشرة عدد الدول النامية التي قبلت الالتزام البقية في العدد القادم .



تمثل

شركة مصر / شبين الكوم للغزل والنسيج صناعة الغزل والنسيج

واجهة مصر الصناعية المتقدمة في هذا المجال - وتلك الحقيقة يؤكدكم حجم وتنوع إنتاجها من الغزل وكذلك الإقبال المطرد الذي يلاقيه إنتاجها من هذه الغزول في أسواق العالم شرقاً وغرباً .

- والشركة تفخر بإنتاجها المتطور والمتنوع من الخيوط : السميكة - والمتوسطة - والرفيعة وكلها تتطابق وأرقى المواصفات العالمية .
- قطن ١٠٠ % :

- الطرف المفتوح : من نمرة ٨ إلى نمرة ١٨ (O . E) .

- الغزل الحلقي : من نمرة ٢٤ إلى نمرة ٤٠ مسرحة وممشطة مفردة ومزوية للنسيج والتركيب .

- ومن النمر الرفيعة : من نمرة ٥٠ إلى ٩٤ ممشطة مفردة ومزوية للنسيج والتركيب .

- خيوط الحياة : من نمرة ٢٠ إلى نمرة ٩٤ .

- الخيوط المخلوطة :

- بوليستر / قطن ، بوليستر / شوكز .

من نمرة ١٨ إلى نمرة ٤٠ مسرحة للنسيج والتركيب مفردة ومزوية

- خيوط الشانينيات بأنواعها المختلفة .

- الإكريلك :

- وقد أضافت إلى إنتاجها المتميز من القطن والمخلوط والطرف المفتوح خطاً جديداً لإنتاج الآتى :

* غزل الإكريلك : من نمرة ٢٨ مترى إلى ٥٠ نورمال وهائى بالك نسيج أو تركيب بالنظام الصوفى .

* غزل الإكريلك قطن / قطنى ٥٠/٥٠

وتغزو أسواق الشركة أسواق أوروبا وآسيا حيث تقوم بتصدير معظم إنتاج مصانعها من خيوط الغزل المختلفة إلى مجموعة دول الاتحاد الأوروبى - وباقى دول أوروبا الغربية - وأسواق دول أوروبا الشرقية - وأسواق الولايات المتحدة الأمريكية - كندا - اليابان - تايلاند - وسوريا - قبرص - تركيا - لبنان .

الإدارة والمصانع : شبين الكوم برقيا : شبينلكنس

تليفون : ٣١٤٠٠٠ - ٣١٤٢٠٠ - ٣١٤٣٠٠ (٠٨)

المكاتب : - الأسكندرية ت : ٤٨٣٣١٨٤ - ٤٨٦٥٢٣٦

- القاهرة ت : ٣٥٤٠٤٩٧

Fax : (048) 314100

نظام المكافأة وفقاً لأحكام قانون التأمين الاجتماعي

د. محمد طه عبيد

الخبير الاستشاري للتأمين

التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وبزيادة المعاشات متضمناً الآتي :

■ التوسع في مفهوم أجر الاشتراك ليشمل أجر المؤمن عليه الاساسى والمتغير .

■ استبدال نظام المكافأة بنظام الادخار وذلك اعتباراً من ١/٤/١٩٨٤ وستحدث المادة ٣٠ من قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ وعُدلت بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ ويعمل بالتعديل اعتباراً من ١/٤/١٩٨٤ .

نظام المكافأة : يستحق المؤمن عليه مكافأة شهر عن كل سنة من سنوات مدة الاشتراك فى نظام المكافأة .

طريقة حساب المكافأة :

تحسب المكافأة بواقع أجر حساب تسوية المعاش

مقدمة

أسفرت دراسات وزارة التأمينات
نظام التأمينات الاجتماعية فى مصر
عن وضع خطة تستهدف

■ امتداد الحماية التأمينية لتشمل كامل أجر المؤمن عليه بعناصره المختلفة بما يصدق معاشاً مناسباً لهذا الأجر عند تحقق خطر الشيخوخة أو العجز أو الوفاة .

■ إتاحة الفرصة للمؤمن عليهم للحصول على مبلغ نقدي مناسب بجانب المعاش الشهرى يساعدهم على مواجهة الالتزامات بعد انتهاء الخدمة .

وقد تحقق ما تقدم من أهداف بصدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام قانون

بلوغه سن العشرين وأن لا تزيد المدة المضمومة
عن مدة اشتراكه عن الاجر الاساسى .

- وتحسب المكافأة عن المدة المضمومة لمدة
الاشتراك فى نظام المكافأة وتضاف الى الحد الأدنى
المشار إليه .

- وتقدر المكافأة المستحقة عن المدة المضافة وفقا
لحكم المادة ٣٤ المشار إليها طبقا للجدول رقم ٤
المرفق بقانون التأمين الاجتماعى على اساس سن
المؤمن عليه فى تاريخ استحقاق الصرف وأجر
حساب المكافأة المشار إليه وذلك فى حالات استحقاق
الصرف لغير بلوغ السن أو الوفاة .

وتخصم من المكافأة القيمة الحالية لاقساط المدة
المشار إليها فى حالة تقسيط تكلفة ضمها .

تمويل نظام المكافأة :

- يتحمل صاحب العمل المنصوص عليه فى قانون
التأمين الاجتماعى المشار اليه بنسبة ٢٪ من الاجر
الاساسى للمؤمن عليه .

- كما يلتزم المؤمن عليه باداء نسبة ٣٪ من أجره
الاساسى يقطعها صاحب العمل من أجر العامل
ويسددها لصندوق التأمين الاجتماعى المختص مع
الاشتراكات المستحقة عن الشهر وذلك فى أول

الاساسى للمؤمن عليه أو تعويض الدفعة الواحدة له
فى حالة عدم استحقاقه لهذا المعاش .

وتصرف المكافأة متى توافرت للمؤمن عليه
شروط استحقاق صرف المعاش أو تعويض الدفعة
الواحدة .

ويكون الحد الأدنى للمكافأة أجر عشرة شهور
وذلك فى الحالات الآتية :

انتهاء خدمة المؤمن عليه لثبوت العجز الكامل أو
الوفاة ولا ينتفع المؤمن عليه بالحد الأدنى للمكافأة الا
مرة واحدة طوال مدة اشتراكه فى التأمين .

وفى حالة استحقاقه المكافأة لوفاة المؤمن عليه
تصرف لمستحقى المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة
بحسب الاحوال فإذا لم يوجد سوى مستحق واحد
للمعاش صرفت إليه بالكامل .

فإذا لم يوجد أى مستحق أديت للورثة الشرعيين .
ويراعى أن المادة ٣٤ من قانون التأمين الاجتماعى
المشار إليه تقضى فقرتها الثالثة على أنه يجوز
للمؤمن عليه أن أى عدد من السنوات ضمن مدة
اشتراكه فى نظام المكافأة بطلب حساب مقابل أداء
مبلغ يحسب وفقا للجدول رقم ٤ المرفق به بشرط أن
يكون له هذه المدة قضاها فى أى عمل أو نشاط بعد

الشهر التالي لشهر الاستحقاق بالنسبة للاشتراكات المستحقة عن الاجر الاساسى .

ويلتزم صاحب العمل فى حالة التأخير فى أداء المبالغ المشار اليها كاداء مبلغ اضافى بنسبة ١٪ شهريا عن المدة من تاريخ وجوب الاداء حتى نهاية الشهر الذى تم السداد فيه .

كما يلتزم صاحب العمل بالاضافة الى ما تقدم باداء ٥٠٪ من رصيد الاشتراكات التى لم يؤدها عن كل سنة مالىة على حده ويجوز الاعفاء من المبلغ الاضافى بواقع ٥٠٪ المشار اليه اذا كانت هناك اعذار مقبولة طبقا للقواعد والشروط التى صدر بها القرار الوزارى رقم ٤٥ لسنة ٩٧ . كما صدر قرار وزير التأمينات رقم ٥٧ لسنة ١٩٩٠ فى شأن التفويض فى الاعفاء من المبالغ الاضافية المنصوص عليها بالمادة ١٣٠ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

كما تقضى المادة الرابعة عشر من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه على انه يجوز للجهات الخاضعة لقانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ أن تزيد من اشتراكها فى نظام المكافاة ويجوز لاية جهة اخرى أو رابطة أو نقابة أو جمعية أن تشترك فى نظام المكافاة المشار اليه .

ويجوز أن يكون الاشتراك كليا أو جزئيا مقابل اداء نصف الاشتراكات والحصول على نصف المكافاة - لقد بلغت حصيلة اشتراكات نظام المكافاة عن عام ٩٣/٩٢ الآتى :

فى صندوق التأمينات للمؤمن عليهم العاملين فى الجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة ١٨٩٨٣٩ ألف جنيه فى صندوق التأمينات للمؤمن عليهم العاملين فى القطاعين العام والخاص ١٥١١٦٩ ألف جنيه . المجموع ٣٤١٠٠٨ ألف جنيه .

- بينما بلغت المبالغ المنصرفة عن نفس العام وعدد حالات المنصرف كما يلى :

- فى صندوق التأمينات للمؤمن عليهم والعاملين فى القطاع العام والقطاع الخاص .

فى صندوق التأمينات للعاملين بالجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة.

عدد الحالات	قيمة بالآلاف جنيه
٣٤٦٧٦	٤٨٥٨٨
٧٥٠٧١	٢٨٧٦٨
٧٣٠٦١	٢٧٦٤٠
١٨٢٨٠٨	١٠٤٩٩٦ المجموع

في التأمينات الاجتماعية

المؤمن عليه من العاملين بالحكومة أو الهيئات العامة
عجزاً كاملاً فإنه يمنع إجازة استثنائية بأجر كامل
حتى بلوغه سن الإحالة إلى المعاش .

أما في حالة ثبوت العجز الجزئي المستديم فلا
يستفيد المؤمن عليه بهذه الميزة .

حيث أن السيد المعوض حالته قد ثبت عجزه
الجزئي المستديم وبالتالي لا يحق له الاستفادة بنص
المادة ٦٦ مكرر المشار إليها .

س ٢ : هناك عامل مضى على ثبوت عجزه
المختلف عن إصابته بإصابة عمل أكثر من أربع
سنوات فهل يجوز إعادة تقدير درجة عجزه بقرار
من الاستاذة الدكتورة وزيرة التأمينات ؟

ج ٢ : بتاريخ ١٩٩٢/٧/١ بدأ العمل بأحكام
القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٢ بزيادة المعاشات
وتعديل بعض أحكام قوانين التأمين الاجتماعي وقد
استبدلت مادته الرابعة بنص المادة ٥٨ من قانون
التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة
١٩٧٥ النص الاتي :

يجوز لكل من المصاب وجهة العلاج والهيئة
المختصة طلب إعادة الفحص الطبي مرة كل ستة
أشهر خلال السنة الأولى من تاريخ العجز ومرة كل

س ١ : تم عرض مؤمن عليه على اللجنة الطبية
حيث قررت اللجنة المذكورة أن حالته تمثل عجزاً
جزئياً مرضياً مستديماً وقررت اللجنة عرضه على
اللجنة الخماسية للنظر في مدى توافر عمل آخر له
لدى صاحب العمل من عدمه .. وحيث أن السيد
المذكور من العاملين بالحكومة فإنه يرغب في
الاستفادة من المادة ٦٦ مكرراً من قانون نظام
العاملين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فهل يجوز له
ذلك ؟

ج ١ : تنص المادة ٦٦ مكرراً من قانون نظام
العاملين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٨ على أن استثناء من أحكام الإجازات المرضية
يمنع العامل المريض بأحد الأمراض المزمنة التي
يصدر بتحديد قرار من وزير الصحة بناء على
موافقة الإدارة العامة للمجالس الطبية إجازة استثنائية
بأجر كامل إلى أن يشفى أو تستقر حالته استقراراً
يمكنه من العودة إلى العمل أو يتبين عجزه كاملاً
وفي هذه الحالة الأخيرة يظل العامل في إجازة
مرضيه بأجر كامل حتى بلوغه سن الإحالة إلى
المعاش حيث بين من النص السابق أنه إذا اثبت عجز

١ - غبار السلوكيا (سيلكوزوس)

٢ - غبار الاسبتوس (اسبتوزس)

٣ - غبار القطن وغبار الكتان (بسينوزس)

٤ - غبار بودرة التلك (تليكوزس) .

وعلى أن تكون إعادة الفحص كالاتي :

■ مرة كل ستة أشهر خلال السنة الأولى .

■ مرة كل سنة خلال الثلاث سنوات التالية .

■ مرة كل سنتين خلال الست سنوات التالية .

وعلى جهة العلاج أن تعيد تقدير درجة العجز في

كل مرة ولا يجوز إعادة التقدير بعد انتهاء العشر

سنوات المشار إليها .

وتسرى الاحكام المتقدمة على الحالات السابقة

التي لم يمض عليها عشر سنوات من تاريخ ثبوت

العجز .

وفي ضوء ذلك صدر قرار وزير التأمينات

رقم ٧٨ لسنة ١٩٩٤ المرفق صورته وبناء على ما

تقدم فإنه لا يجوز إعادة تقدير درجة عجز المصاب

في الحالة المعروضة لمضى اربع سنوات على هذا

للتقدير .

سنة خلال الثلاث سنوات التالية وعلى جهة العلاج

أن تعيد تقدير درجة العجز عن كل مرة .

ومع عدم الاخلال بحق المصاب في الرعاية الطبية

لا يجوز إعادة تقدير درجة العجز بعد انتهاء أربع

سنوات من تاريخ ثبوته .

واستثناء من حكم الفقرة السابقة يكون لوزير

التأمينات بقرار يصدره إطالة مدة إعادة التقدير في

الحالات التي يثبت طبيا حاجاتها لذلك ويسرى هذا

القرار في الحالات السابقة على تاريخ صدوره مع

عدم صرف فروق مالية عن الفترة السابقة وهذا

الإستثناء لا يتعلق بحالات فردية وإنما بحالات

تتصف بصفة العمومية وتحتاج طبيا إلى اطالة مدة

إعادة تقدير درجة العجز وحيث أسفر التطبيق العملي

عن حاجة أمراض الغبار الرئوى الى مدة أطول

لاستقرار درجة العجز .

فقد قامت الوزارة ببحث إصدار قرار بإطالة مدة

إعادة تقدير درجة العجز بالنسبة لتلك الأمراض مع

كل من وزارة الصحة والهيئة العامة للتأمين الصحى،

وقد انتهى هذا البحث إلى الآتى :

إطالة مدة إعادة الفحص الطبى الى عشر سنوات

لأمراض الغبار الرئوى التى تنشأ عن:

خصائص عقد التأمين ومبدأ التعويض ونسبته في العلم والعمل

بقلم

بقلم / المجامع بديع أحمد السيفي

مدير عام الشركة العراقية للتأمين على الحياة - الأسبق - العراق - مدير عام شركة التأمين الوطنية - الأسبق - العراق

المستفيد في الرجوع على هذا المسؤول وكما سبق وقلنا في بحث سابق فإن المادة ٩٩٨ مدني نصت على انه (في التأمين على الحياة ، لا يكون للمؤمن الذي دفع مبلغ التأمين حق في الحلول محل المؤمن له أو المستفيد في حرقه قبل من تسبب في الحادث المؤمن منه ، أو قبل المسؤول عن هذا الحادث) .

مبدأ المشاركة أو الاشتراك

وعدم خضوع عقود التأمين على الحياة

وعقود التأمين من الحوادث الشخصية لمبدأ

المشاركة في العلم والعمل

مبدأ المشاركة أو الاشتراك

PRINCIPLE OF CONTRIBUTION

الاشتراك أو ما يسمى ايضا بالمساهمة مبدأ مشترك ضمنا في عقود التأمين التعويضية وهو يقضي بأنه (ان وجد عقد تأمين تعويض آخر أو عقود تعويضية أخرى تغطي نفس المصلحة التأمينية ولشي مؤمن عليه واحد من

عدم خضوع عقود التأمين على الحياة

وعقود التأمين من الحوادث الشخصية لمبدأ الحلول

ان الصفة التعويضية تقتصر على عقود تأمين الاموال وتلحصر عن عقود تأمين الاشخاص وبالتالي فلا تخصص عقود التأمين على الحياة وعقود التأمين من الحوادث الشخصية لمبدأ التعويض ولا تطبق فيها قاعدة التأمين على الحياة وعقود التأمين من الحوادث الشخصية لمبدأ التعويض ولا تطبق فيها قاعدة النسبية أو شرط النسبية إذ لا تظهر فيها حالة التأمين الناقص .

وتبعا لذلك رحيث أن عقود التأمين على الحياة وعقود التأمين من الحوادث الشخصية ليست عقودا تعويضية فإن مبدأ الحلول المتفرع عن مبدأ التعويض لا يطبق عليها ولا تخضع هي له .

وعليه يجوز في هذه العقود وسائر عقود التأمين على الاشخاص الجمع بين مبلغ أو مبالغ التأمين والتعويض الذي قد يستحقه المؤمن له أو المستفيد قبل الغير المسؤول عن الحادث حيث لا يحل المؤمن محل المؤمن له أو

شرط مفهوم ضمنا كما سلف وقلنا ولو ينص عليه والشرط هذا تقرره مختلف التشريعات والقواعد العامة .

اما النص عليه في الوثائق فيجري كالاتي (وهو ما يقضى به المبدأ حتى عند عدم النص) : (اذا كان هناك في وقت تقديم طلب التأمين عقود تأمين اخرى تغطي نفس الخسارة او الضرر او المسؤولية فان الشركة سوف لا تكون مسؤولة عن الدفع او المساهمة بأكثر من حصتها النسبية في اية خسارة او ضرر او مسؤولية) .

فأثر النص على هذا الشرط صراحة في الوثيقة هو تحديد مسؤولية المؤمن من وفق حصته النسبية ابتداء وبمضى آخر انه لا يمكن ان يطلب منه ان يدفع كل الخسارة (في حدود مبلغ وثيقة التأمين طبعا) ومن ثم يسترد ما دفعه أكثر من حصته من المؤمن الاخرين كما هو الامر عند عدم النص على الشرط المذكور في وثيقة التأمين .

حكم التأمين المتعدد (الاشتراك) في قانون

التأمين البحري الانجليزي ١٩٠٦ ،

نصت المادة (٨٠) منه على انه (١) اذا كان المؤمن له قد أجرى تأميناً زائدا بالتأمين المتعدد فان كل مؤمن يلتزم فيما بينه وبين المؤمن الاخرين بالاشتراك نسبيا في الخسارة ، بمقدار المبلغ المسؤول عنه بموجب عقد التأمين الجاري معه (٢) واذا ما دفع اى مؤمن أكثر من حصته في الخسارة فان له الحق بالرجوع على المؤمن الاخرين ليشاركوا في تحمل الزيادة وان للمؤمن نفس حقوق الكفيل الذي دفع أكثر من حصته في الدين) .

حكم التأمين المعدد (الاشتراك) في قانون

التأمين الفرنسي ١٩٣٠ ،

نصت المادة (٣٠) منه على انه (لا يجوز لشخص

نفس الخطر أو الإخطار وتكون عقود التأمين في مستوى واحد ولمدة تأمين واحدة ومن عدة مؤمنين فان تعريض المؤمن له يساهم في المؤمنون جميعا كل وفق نسبة تأمليه بحيث انه بالنهاية لا يستلم المؤمن له أكثر من التعويض الكامل وتظهر أهمية مبدأ المشاركة وبفصل عند تحقق حالة التأمين المضاعف (DOUBLE INS.) الذى ينشأ عنه التأمين الزائد (OVER INS.) وعليه فان التأمين المضاعف أو (تعدد عقود التأمين) هو غير التأمين المشترك (CO-INSURANCE) الذى يعنى اشتراك أكثر من مؤمن بتغطية خطر أو إخطار معينة بوثيقة واحدة ومبلغ تأمين واحد .

هذا وان النقاط الثلاث التالية لجديرة بالملاحظة بصدد الاشتراك :

١ - ان الاشتراك يطبق في عقود التأمين التعويضية فقط ، والقصد منه مع المؤمن له من استيفاء مبالغ تجاوز مبلغ خسارته . والاشتراك لا يطبق في عقود التأمين اللتي ليست عقود تمويش كعقود التأمين على الحياة وعقود التأمين من الحوادث الشخصية .

٢ - والاشتراك مبدأ مشروط ضمنا في كل عقود التأمين التعويضية وعليه فأنه يطبق (مع فارق سيرد منجاء) ولو لم ينص عليه في الوثيقة كتابة .

٣ - وان وثائق التأمين اللتي تشترك في المساهمة يجب ان تغطي (أ) نفس المصلحة التأمينية (ب) نفس الشئ المؤمن عليه (ج) نفس الخطر أو الإخطار (د) وتكون عقودها في مستوى واحد (هـ) وتكون لمدة تأمين واحدة (و) من عدة مؤمنين .

اثر النص على شرط أو مبدأ الاشتراك:

انه من المعتاد في عقود التأمين التعويضية ان تتضمن وثائقها النص على شرط المساهمة أو الاشتراك والذي هو

وقت انقائه حق له ان يستوفي اقساط التأمين الى نهاية الفترة التي علم خلالها بالبطالان) .

ونصت المادة ٣٥ منه على انه (اذا تعددت عقود التأمين على الشيء الواحد او المصلحة الواحدة دون قصد الفش سواء تم ذلك في تاريخ واحد او تواريخ مختلفة بمبالغ تزيد قيمتها مجتمعة على قيمة الشيء او المصلحة الواحدة دون قصد الفش سواء تم ذلك في تاريخ واحد او تواريخ مختلفة بمبالغ تزيد قيمتها مجتمعة على قيمة الشيء او المصلحة المؤمن عليها كان كل مؤمن ملزماً بأن يؤدي جزءاً من التعويض معادلاً للنسبة بين المبلغ المؤمن عليه وقيمة التأمينات مجتمعة دون ان يجاوز مجموع ما يستوفيه المؤمن له قيمة ما اصابه من ضرر فإذا اعسر احد المؤمنين تحمل الباقيون نصيبه كل بنسبة مبلغ التأمين الذي تعهد به على الا يجاوز ما يؤديه كل منهم المبلغ الذي أمن به . وتجوز مخالفة هذه الاحكام بمقتضى شرط خاص في الوثيقة يقضى بتوزيع المسؤولية بين المؤمنين على اساس الاسبقية في التاريخ او على اساس اخراج المؤمن الذي يقع الحادث المرجح للتعويض قبل بدء اوبعد انتهاء فترة سريان تأميته على الشيء او المصلحة الواحدة) .

الشروط اللازم توافرها لتحقيق حالة الاشتراك ،
تعود الى الشروط اللازم توافرها لتحقيق حالة الاشتراك في عقود التأمين التعويضية وهي الشروط الستة التي سبق ان اشرنا اليها ولعل من اللازم القاء بعض الضوء عليها هنا تحت عنوانها الخاص .

(١) ان يتحدد المؤمنون بتعدد عقود التأمين ، فلو تعددت عقود التأمين التي تغطي نفس المصلحة التأمينية ونفس الشيء المؤمن عليه ونفس الخطر او الاخطار وكانت عقوبتها على مستوى واحد وامدة تأمين واحدة ولكن الوثائق لم تكن صادرة الا من مؤمن واحد فقط فأذا لا تكون امام

واحد ان يعقد عدة عقود تأمين على شيء واحد وبالاخطار نفسها مقابل مبلغ اجمالي يتجاوز قيمة الشيء المؤمن عليه .
واذا عقدت عقود مختلفة بدون احتيال في تاريخ واحد او تواريخ مختلفة مقابل مبلغ اجمالي يتجاوز قيمة الشيء المضمون فتكون تلك العقود كلها صحيحة ، وينتج كل واحد منها مفعولة على نسبة القيمة المعينة له بشرط ان لا تتجاوز قيمة الشيء المؤمن عليه بتمامها . ويجوز التخلص من احكام هذه المادة بوضع بند في شروط الوثيقة يقضى بأنباء ، قاعدة ترتيب التواريخ او بوجوب التضامن بين المؤمنين) .

حكم التأمين المتعدد (الاشتراك) في قانون

الشحن البوثلوني ١٩٦١ :

نصت المادة ٢٦٧ منه على انه (اذا جرى التأمين على المصلحة ضد نفس الخطر ونفس مدة التأمين لدى اثنين او اكثر من المؤمنين بمبالغ تأمين تزيد في مجموعها على القيمة التأمينية (اي حالة التأمين المتعدد) فإن المؤمنين يكونون مسؤولين فقط بمبلغ اقصاه القيمة التأمينية ويحدد هذه القيمة يدفع كل مؤمن حصته منها بنسبة مبلغ التأمين الذي قبله الى مجموع مبالغ التأمين التي قبلها المؤمنون الآخرون) .

حكم التأمين المتعدد (الاشتراك) في مشروع

الحكومة المصرية لعقد التأمين :

نصت المادة (٣٤) من هذا المشروع على انه (يجب على من يؤمن على شيء واحد او مصلحة واحدة من خطر معين لدى اكثر من مؤمن ان يبلغ خلال عشرة ايام على الاكثر كلا منهم بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول التأمينات الاخرى مبينا له اسماء غيره من المؤمنين وقيمة كل من هذه التأمينات ويقع التأمين باطلا اذا لم يتم المؤمن له بهذا الاخطار عن عمد ، او عقد هذه التأمينات بقصد جلي ربح غير مشروع ، فأذا لم يكن عالماً ببطلان العقد

وقف سريانه أو اذا لم يوف المؤمن بالتزامه ، أو لو تم إبرام عقدين يؤمن الأول الخطر إلى حد مبلغ معين والثاني يؤمن الخطر نفسه فيما جاوز المبلغ المعين في العقد الأول ، فأنا لا تكون هنا أمام حالة اشتراك لأن العقود الأربعة المضروبة مثلا ليست على مستوى واحد .

٦ (أن تكون العقود لمدة تأمين واحدة ، فلو اجتمعت كل للشروط الأخرى وتوفرت في عقدين مثلا وكان العقد الثاني يمس على مدة تأمين يبدأ سريانها من تاريخ انتهاء مدة للتأمين في العقد الأول فأنا لا تكون أمام حالة اشتراك بل حالة عقدين مستقلين يلي ثانيهما الأول .

حكم التأمين المتعدد (الاشتراك) في القانون العراقي :

لقد قضى القانون العراقي بحكم الاشتراك في عقود التأمين البحري في المواد ٢٠٤ و ١٩٤ و ٢٠٥ و ٢٠٥ و ٢٠٦ من قانون التجارة البحرية (الميثاني الاصل) ١٩٦٣ م (والساري للمفعول لحد الآن) أما المادة ٢٠٤ فقد نصت على انه (اذا وقعت عقود ضمان عديده على شحن واحد بدون وقوع حيلة ولا دسيسة وكانت قيمة الاشياء المذكورة بكاملها قد ضمنت بالعقد الاول فيراعى هذا العقد ويعتبر وتبرأ ذمة الضامنين الذين امضوا الباقي ويكون لهم الحق بأن يأخذوا تضمينا بموجب المادة ١٩٤ أما اذا لم تكن قيمة الاشياء الموسقة قد ضمنت تماما بالعقد الاول فيكرن الضامنون حينئذ مسؤولين بالتتابع عن زيادة قيمتها بحسب ترتيب تواريخ عقودهم) .

أما المادة ١٩٤ المشار إليها فقد نصت على انه (اذا حصل العول عن السفر قبل بدء الخطر البحري بحسب المادة ١٧٠ فيفسخ عقد عقد الضمان ولو كان ذلك عن سبب من قبل الضممن له ويسترد بدل الضمان اذا كان قد اعطى اما يكون للضمان حق بأن يأخذ في المائة نصف

حالة الاشتراك بل أمام حالة التأمين الزائد لان التأمين الزائد قد يقع بعد تأمين واحد أو عقود متعددة .

٢ (أن تغطي العقود نفس المصلحة للتأمينية فلو ان مالك دار سبما عليها وأمن مستأجر هذه الدار من مسؤوليته عنها ، فأنا لا تكون أمام حالة اشتراك حتى لو توفرت جميع الشروط الأخرى لان المصلحة التأمينية كل عقد تختلف عن المصلحة في العقد الآخر .

٣ (أن تغطي العقود نفس الشيء المؤمن عليه ، فلو كان للشيء المؤمن عليه في عقد هو بناء المخزن وفي عقد آخر هو البضاعة المخزنة ومع توفر كل الشروط الأخرى لا تكون أمام حالة الاشتراك بل أمام حالة عقدي تأمين يستقل كل منهما عن الآخر ولا يعنى ذلك ان كل فقرات الشيء المؤمن عليه في العقدين أو العقود يجب ان تكون واحدة لكيما تطبق المشاركة بل تعنى ان العقدين أو العقود يلزم ان تغطي الجزء أو الفقرة أو الاجزاء أو الفقرات التي يطلب التعويض عنها ولو ان عقدا أو عقودا تغطي اجزاء أو فقرات أخرى من الشيء المؤمن عليه .

٤ (أن تغطي العقود نفس الخطر أو الاخطار ، فلو أمن شخص على محتويات مخزن من الحريق في عقد وعلى محتويات المخزن من السرقة في عقد آخر فأنا وبارغم من توفر كل الشروط الأخرى لا تكون أمام حالة اشتراك بل أمام حالة عقدين مستقلين لا للخطر في كل منهما يختلف عن الخطر الآخر .

وهنا ايضا لا يعنى هذا الشرط ان كل العقود يلزم ان تغطي نفس الخطر أو الاخطار فأن المشاركة تحصل طالما كان عقدان أو أكثر يغطيان نفس الخسارة ولو ان عقدا أو عقودا أخرى تغطي اخطار أخرى اضافية .

٥ (أن تكون العقود على مستوى واحد ، فلو تم إبرام عقدين على ان يكون الثاني بديلا عن الأول اذا ما بطل أو

عن قيمة الأشياء المضمونة في مقام تضمين الضرر أو نصف بدل الضمان إذا كانت بأقل من المائة (واحد)

ولما المادة ٢٠٥ فصنت بأنه (إذا كان الوسق بقدر ما ضمن به وضاع جانب منه وبقي جانب آخر فيلزم جميع الضاملين حينئذ بأعطاء قيمة ضمان ما ضاع بنسبة ما يصيب حصة كل أحد منهم) .

المادة ٢٠٢ فتلتص على أنه (إذا جرى عقد الضمان على مبلغ يزيد عن قيمة الأشياء الموسوقة في العقيدة وتتحقق بأن ذلك كان عن حيلة من المضمون له ودسيمة منه فيكون حينئذ العقد المنظم له كأن لم يكن) .

وقضى القانون العراقي بحكم الاشتراك في عقود التأمين الأخرى على الأشياء المنقولة وغير المنقولة في المادة (١٠) من قانون (شركات للضمان (السيكرتاه) (عثماني الاصل) ١٩٠٥ م (والساري المفعول لحد الآن) التي نصت على أنه (إذا عقد ضمان آخر على الاموال أو الأشياء التي سبق ضمانها من ذات المالك والأخطار قبل نهاية مدة الضمان الأول ، فالضمان الثاني يعتبر لاغيا إلا إذا جرى التنويه في العقد الثاني بحق الرجوع على الضامن الثاني فيما إذا كان الضامن الأول لم يحم بجميع تعهداته أو أن تعتبر العقولة الأولى ملغاة لاسباب قانونية . أما إذا لم يكن مجموع قيمة الاموال المنقولة أو غير المنقولة مضمونا بكامله فالقسم الباقي بدون ضمان يجوز تضمينه لآخر ، كما أنه يجوز ضمان الأشياء المذكورة قبلا مرة ثانية وبكامل قيمتها إنما لأخطار وغير الأخطار المذكورة في البرليصة الأولى) .

ونستدل من النصوص المذكورة بأن قانوننا لم يقضيا

بمبدأ الاشتراك إذا ما كان محل التأمين قد غطى بكامل قيمته في وثيقة أو وثائق سابقة بخلاف ما قصت به قوانين عديدة لدول مختلفة وكما تقتضى به وثائق التأمين صراحة أو ضمنا وتأسيسا على مبدأ التعويض .

وبالرغم من أن قانوننا المذكورين لم يقضيا بمبدأ الاشتراك إلا أنى أنه يصح القول بإمكانية تطبيق قواعد المشاركة في هذه الحالة أيضا إذا لم يكون المستطاع معرفة أى من العتدين أو العقود قد أبرم أولا * .

وفى التطبيق نجد إذا ما استعرضنا وثائق التأمين الموضوعية في الاستعمال عندنا أن الشرط التاسع من الشروط العام لوثيقتي تأمين كافة أخطار المقاولين وكافة (CONTRACTORS (ALL RISKS) POLICY) أخطار النصب (ERECTION (ALL RISKS) POLICY) وهما نوعان من أنواع التأمين الهندسى (ENGINEERING) ينصان في الشرط التاسع من شروطهما العامة على (INS. ما ترجمته : (إذا كان هناك فى وقت تقدم أى طلب تعويض بمقتضى الوثيقة أية عقود تأمين أخرى تغطى نفس الخسارة أو الضرر أو المسؤولية فإن الشركة سوف لا تكون مسؤولة عن الدفع أو المساهمة بأكثر من حصتها النسبية فى أى طلب تعويض عن أية خسارة أو ضرر أو مسؤولية) .

ونجد أن الشرط الرابع من شروط وثيقة تأمين الاواح الزجاجية (PLATE GLASS POLICY) ينص على أنه (إذا كان هناك أى تأمين آخر نافذ يشمل نفس الضرر فإن الشركة لن تكون مسؤولة عن دفع أكثر من حصتها النسبية من ذلك الضرر وذلك عند حدوث الواقعة التى ينتج عنها الضرر والمشمولة بهذه الوثيقة) .

ونجد الشرط الخامس من الشروط العام لوثيقة تأمين

* بديع احمد السبى - التأمين علما وعمل - ص ٥٦ - بغداد ١٩٧٢ .

لقد اثناء الحفظ (CASH IN SAFE POLICY) ينص على انه (اذا وجد وقت العقد او الضرر اى تأمين آخر اجرى من قبل المؤمن له او سواه يخطى ذات الاموال المفقودة او المتضررة فان تكون الشركة مسؤولة عن دفع اكثر من حصتها النسبية عن الفقد او الضرر) والشرط العاشر من شروط وثيقة التأمين من الحريق والسرقة (دور السكن) (FIRE AND BULGARY DWELLING POLICY) نجده ينص على انه (اذا كان هناك تأمين أو تأمينات نافذة وقت الفقد او التلف او الضرر على الاموال المؤمن عليها بهذه الوثيقة سواء كانت مبرمة من المؤمن له او من غيره مغطية لذات الاموال فان مسؤولية هذه الشركة فى دفع التعويض او المساهمة فيه لا تتجاوز حصتها النسبية من هذا التلف او الضرر) .

ونجد ان الشرط السادس من شروط وثيقة خسارة الارباح الناجمة عن التوقف بسبب الحريق (LOSS OF PROFIT FOLLOWING FIRE POLICY) والشرط الرابع عشر من الشروط العامة لوثيقة التأمين من الحريق (FIRE POLICY) والذين وردا بعنوان المشاركة فى التأمين قد نصا على انه (اذا وجد ساريا وقت الحادث الذى نشأت عنه الخسائر او الاضرار للاموال المؤمن عليها بمقتضى هذه الوثيقة ، تأمين او جملة تأمينات اخرى ضمانتة لنفس الاموال يكون المؤمن له او اى شخص آخر قد ابرمها ، فان الشركة لا تتلزم بأن تعوض هذه الخسائر او الاضرار الا بنسبة المبلغ المؤمن به لديها لمجموع المبالغ المؤمن بها على نفس الاموال) .

الا انه فى وثيقة التأمين من الحريق لم يقف هذا الشرط عند الحد الملبث فوقاه بل ادرج بعد ذلك ثلاث فقرات لا تخص المشاركة فى التأمين حضرتها الوثيقة تحت

هذا الشرط وهذا الطول حشرا وهى :

أ - لا يجوز ان يكون التأمين فى اى حال من الاحوال مصدر ربح للمؤمن له وإنما الفرض الوحيد منه هو تعويض المؤمن له عن الاضرار المادية التى لحقت بالاموال المؤمن عليها بحسب قيمتها الحقيقية وقت تحقق الخطر .

ب - نتيجة لذلك اذا اتضح من التقدير الودى بين طرفى العقد او من تقدير الخبراء ان قيمة الاموال المؤمن عليها كانت اقل من المبلغ المؤمن به عليها فان المؤمن له لا يستحق تعويضا الا عن الخسائر الفعلية والثابتة .

ج - اذا كان مجموع اقيام الاموال المؤمن عليها بهذا الوثيقة وقت نشوب الحريق اعلى من المبلغ المؤمن به ، يعتبر المؤمن له مؤمنا لدى نفسه بالفرق ويتحمل على هذا الاساس الجزء النسبى من الضرر . اذا شملت الوثيقة اكثر من فقرة واحدة فان كلا منها تخضع مفردة لاحكام هذا النص .

حيث تتطرق الفقرة الاولى بالصفة التعريضية لعقد التأمين ، والفقرة الثانية بحالة التأمين الزائد والفقرة الثالثة بحالة التأمين ناقص .

ونجد الشرط الخامس من شروط وثيقة التأمين من السرقة (دور السكن) (BURGLARY DWELLING POLICY) بعنوان المشاركة قد نص على انه (اذا كان هناك فى اى وقت خلال اية واقعة تسبب فقدا او ضررا مشمولا بهذه الوثيقة اى تأمين نافذ اخر يشمل نفس العقد أو الضرر فان الشركة سوف لا تكون مسؤولة عن اكثر من حصتها النسبية من ذلك الفقد او الضرر .

امثلة تطبيقية :

(١) أمن شخص على بضائع مخزونة من الحريق بمبلغ - / ١٠٠٠٠٠ دينار لدى شركة التأمين (أ) وبمبلغ -

/ ١٥٠٠٠٠ دينار لدى شركة التأمين (ب) وبمبلغ - / ٢٠٠٠٠٠ دينا لدى شركة التأمين (ج) وكانت قيمة بضاعة وقت الحادث - / ٤٥٠٠٠٠ دينار اى ان تأمينه كام وكانت خسارته الفعلية من الحريق بمبلغ - / ٩٠٠٠٠ دينار فما مدى التزام كل شركة ؟

ان التزام كل شركة اذا كانت وثائق التأمين تنص على شرط الاشتراك هو التعويض عن الخسارة بنسبة مبلغ التأمين فى الوثيقة الى مجموع مبالغ التأمين وعليه :

$$\text{الحل : التزام كل شركة} = \frac{\text{مبلغ التأمين فى وثيقته}}{\text{مجموع مبالغ التأمين فى الوثائق}} \times \text{الخسارة الفعلية}$$

$$\text{إذن التزام الشركة (أ) } = \frac{١٠٠٠٠ / -}{٤٥٠٠٠٠ / -} \times ٩٠٠٠٠ / - = ٢٠٠٠٠ / - \text{ دينار}$$

$$\text{ولتزام الشركة (ب) } = \frac{١٥٠٠٠٠ / -}{٤٥٠٠٠٠ / -} \times ٩٠٠٠٠ / - = ٣٠٠٠٠ / - \text{ دينار}$$

$$\text{ولتزام الشركة (ج) } = \frac{٢٠٠٠٠٠ / -}{٤٥٠٠٠٠ / -} \times ٩٠٠٠٠ / - = ٤٠٠٠٠ / - \text{ دينار}$$

$$\text{٩٠٠٠٠ / - دينار المجموع}$$

وذلك يعنى ان كل شركة تدفع حصتها النسبية من الخسارة بحيث لا يزيد ما يقبضه المؤمن له من مبلغ تعويض مبلغ خسارته الفعلية جزئية كانت او كلية .

بحدود مبلغ التأمين فى وثيقة على اى من الشركات او حصتها النسبية فإذا اختار الرجوع بالكامل فعلى الشركة ان تدفع كامل مبلغ الخسارة (بحدود مبلغ وثيقته) ويكون لها بعد الدفع الرجوع على الشركتين الاخرتين بحصة كل منهما النسبية (٢) ومثالنا الان نفس الشخص امن على نفس وثائق التأمين لدى شركات التأمين الثلاث الا ان قيمة بضاعة وقت الحادث كانت - / ٤٠٠٠٠٠ دينار اى ان تأمينه هو تأمين زائد فهنا يكون التزام كل شركة هو كما فى حل المثال السابق .

(٣) ومثالنا الان نفس الشخص امن على نفس مخزنه بنفس وثائق التأمين لدى شركات التأمين الثلاث الا ان قيمة بضاعة وقت الحادث كانت - / ٥٠٠٠٠٠ دينار اى ان تأمينه هو تأمين ناقص ، فهنا يكون التزام كل شركة كما فى ادناه اذا كانت وثائق التأمين تنص على شرط النسبية وشرط الاشتراك :

$$\text{الحل : مجموع التزامات كل شركة التأمين} = \frac{\text{مبلغ التأمين الوثائق} \times \text{القيمة الحقيقية للنش المؤمن عليه وقت الحادث}}{\text{مجموع الالتزامات}} = \frac{٤٥٠٠٠٠ / -}{٥٠٠٠٠٠ / -} \times ٩٠٠٠٠ / - = ٨١٠٠٠ / - \text{ دينار}$$

ويحمل المؤمن له مبلغ - / ٩٠٠٠ دينار باعتبار ان تأمينه قد كان ناقصا ويكون :

$$\frac{\text{مبلغ التأمين في وثيقتها}}{\text{مجموع مبالغ التأمين في الوثائق}} \times \text{مجموع التزامات الشركات} = \text{الزمام كل شركة}$$

$$\text{والزمام الشركة (أ)} = \frac{١٠٠٠٠٠}{٤٥٠٠٠٠} \times \frac{٨١٠٠٠٠}{-} = \frac{١٨٠٠٠}{-} \text{دينار}$$

$$\text{والزمام الشركة (ب)} = \frac{١٥٠٠٠٠}{٤٥٠٠٠٠} \times \frac{٨١٠٠٠٠}{-} = \frac{٢٧٠٠٠}{-} \text{دينار}$$

$$\text{والزمام الشركة (ج)} = \frac{٢٠٠٠٠٠}{٤٥٠٠٠٠} \times \frac{٨١٠٠٠٠}{-} = \frac{٣٦٠٠٠}{-} \text{دينار}$$

$$\frac{٨١٠٠٠٠}{-} \text{دينار المجموع}$$

وكما سبق وقلنا يحتمل المؤمن له - / ٩٠٠٠ دينار

(٤) إذا كانت وثائق التأمين تنص على شرط الاشتراك ولكنها لا تنص على شرط النسبية فهذا تعرض الحالات التالية :

الأولى : إذا كان التأمين كاملاً أو زائداً فإن مجموع التزامات شركات التأمين تساوى الخسارة الفعلية والزام كل شركة كما في حل المثال (١) اعلاه .

الثانية : إذا كان التأمين ناقصاً والخسارة الفعلية لا تزيد على مجموع مبالغ التأمين في الوثائق فإن مجموع التزامات شركات التأمين تساوى الخسارة الفعلية والزام كل شركة كما في حل المثال (١) اعلاه .

الثالثة : إذا كان التأمين ناقصاً والخسارة الفعلية تزيد على مجموع مبالغ التأمين في الوثائق فإن مجموع التزامات شركات التأمين تساوى مجموع مبالغ التأمين في وثائقها والزام كل شركة يساوى مبلغ التأمين في وثيقتها وعليه فإن نفس الشخص لو كان أمن على نفس مخزنه لدى شركات التأمين الثلاث بنفس مبالغ التأمين المذكورة في المثال (١) فوقاه وكانت قيمة بضائعه وقت الحادث - / ٥٠٠٠٠٠ دينار وكانت خسارته الفعلية من الحريق - / ٤٨٠٠٠٠ دينار فإن الزمام كل شركة يكون كالتالى :

الشركة (أ) - / ١٠٠٠٠٠ دينار والشركة (ب) - / ١٥٠٠٠٠ دينار والشركة (ج) - / ٢٠٠٠٠٠ دينار أى دون تطبيق معادلة شرط النسبية حيث ان وثائق التأمين لا تنص عليه .

وجديد بالتبنيث اخيراً ان مبدأ الاشتراك لا يطبق كما مفهوم مما ذكر الا في الحالات التى تزيد فيها مبالغ التأمين في الوثائق المتعددة على قيمة الشيء أو الاشياء المؤمن عليها أو تزيد على مبلغ الخسارة (في حالة الخسارة الجزئية) * .

عدم خضوع عقود التأمين على الحياة

وعقود التأمين من الحوادث الشخصية لمبدأ المشاركة

ان عقود التأمين على الحياة وعقود التأمين من الحوادث الشخصية بأنواعها كافة وسائر انواع التأمين على الاشخاص تتعدم فيها الصفة التعويضية ويتفرغ عن مبدأ انعدام الصفة التعويضية مبدأ للزام المؤمن بأى مبلغ تأمين مثبت في الوثيقة ومبدأ تعدد عقود التأمين من خطر واحد والجمع بين مبالغ التأمين الواردة في هذه العقود دون تطبيق مبدأ المشاركة وعليه فمحصلة الكلام عدم خضوع العقود موضوع الذكر لمبدأ المشاركة .

* بدیع احمد السبکی - النظرية العامة للتأمين - الجزء الاول - ص ١٤٥ محاضرات مطبوعة - بغداد ١٩٨٢ .

نظرية المبيعات علي خدمة التشغيل للغير وتجاوز التطبيق العملي للاطار العام لنظرية الضرائب

إعداد

دكتور / أشرف حنا

محاسب قانوني ومستشار ضريبي - مدرس الضرائب بالجامعة الأمريكية - زميل جمعية الضرائب المصرية - عضو جمعية الضرائب الدولية

مقدمة

العامه وأيضا في إعادة صياغة وتشكيل تركيبة المجتمع .

مما تقدم يتضح أن هناك تضاربا بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة في المجتمع الضريبي .

(Conflict of Interests) فالمصلحة العامة في المقام الاول والرئيسي هي أن تقوم الدولة بتعظيم تحصيل الضريبة لتوجيهها إلى أوجه الإنفاق العامة لانتاج مزيد من الخدمات لإشباع حاجات السواد الأعظم من المجتمع (تعليم - تأمين صحي - بنية أساسية - دفاع أمن - إلخ) .

أما المصلحة الخاصة فهي أن يتحمل دافع الضريبة أقل عبء ممكن يتمثل في أقل ما يمكن استقطاعه من الدخل أو المال في مقابل الحصول على أكبر قدر ممكن من الخدمات العامة المذكورة بعالية .

تمثل الضريبة (مباشرة - غير

مباشرة) بحصة أساسية عبء على دافعيها (Tax Payer) وتمثل

الضريبة في أبسط صورها الجزء الذي يتنازل عنه دافع الضرائب من

دخله أو ماله طواعية لتمويل الخزانة العامة .

وعليه ، فكلما اعتبر دافع الضريبة أن هذا المال المتنازل عنه هو جزء تم حسابه مقدما من مصروفاته العمومية الخاصة كلما أقدم على سداده راضيا وبالتالي زادت فاعلية الضريبة في سداد الإلتزامات

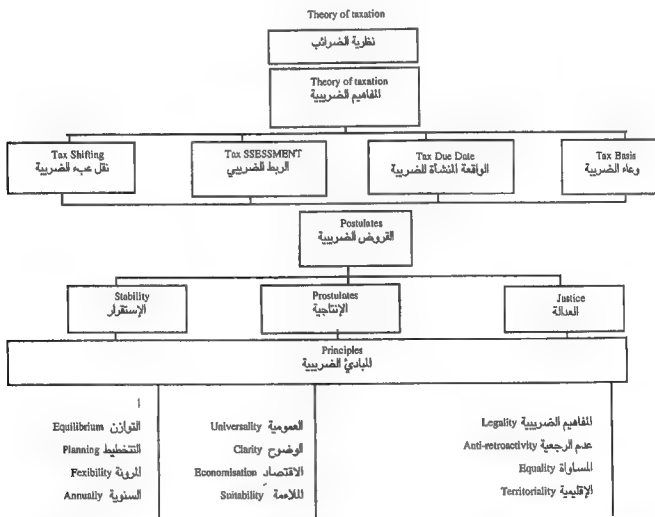
وفى هذا البحث نستعرض على سبعة فصول إطار
النظرية ومدى تطابق أو تجاوز التطبيق العملي
والذى يتمثل فى فرض ضريبية على المبيعات على
خدمة التشغيل للغير لها كالاتى:

المبحث الأول : الاطار العام لنظرية الضرائب

ومن هنا لزم أن تلتزم الدولة بتطبيق مجموعة من
المفاهيم والقروض والمبادئ التى تشكل فى مجملها
الإطار العام لنظرية الضرائب لتحقيق التوازن بين
المصلحة العامة للدولة وتتمثل فى حصيلة الخزنة
العامة (Publio treasury) والمصلحة الخاصة
وتتمثل فى دافع الضرائب (الممول) .

المبحث الأول

يمكن عرض الإطار العام لنظرية الضرائب والذي يتم علي أساسه تقييم فاعلية أية ضريبية كالاتي :



المبحث الثانى : قانون الضريبة العامة على المبيعات

..... ضرورة حتمية

المبحث الثالث : الضريبة على خدمة التشغيل للغير

وتجاوز التطبيق العملى لاطار العام لنظرية الضرائب.

المبحث الرابع : الضريبة على خدمة التشغيل

للغير ... ضريبة اتفاقية .

المبحث الخامس : أحكام المحاكم وفتاوى مجلس

الدولة .

المبحث السادس : قانون (٢) لسنة ١٩٩٧ ما له

وما عليه .

المبحث السابع : توصيات .

مما سبق نستطيع أن نقدم صورة موضحة بصفة مختصرة لما سبق ونقدم كما نستخلص وظيفة كل منهما كما يلى :

١ - المفاهيم الضريبية : هى أى فكرة تخدم التنفيذ

السليم لوظيفة معينة .

٢ - الفروض الضريبية : هى حلول مقترحة

لتحقيق أغراض معينة .

٣ - المبادئ الضريبية : هى إقتراحات قابلة للتطبيق

فى المجال العملى .

ويهمنا فى هذا العرض ألا نتوسع فى شرح

النظرية بل أن تصل إلى ذهن القارئ فلسفة النظرية

عند عرض التطبيق العملى الذى يتمثل فى التشريع

الضريبى نفسه وما له وما عليه .

المبحث الثانى

قانون الضريبة العامة على المبيعات ...

ضرورة حتمية

مع بداية رحلة الالف يوم الاولى للإصلاح

الإقتصادى ، كان لابد وأن يتوافق التشريع

الضريبى مع متطلبات المرحلة .

فقد كان الإقتصاد المصرى يشن من زيادة مطردة

فى نسبة التضخم نتيجة زيادة الطلب على السلع

والخدمات عن المعروض منها مما أسفر عن تدهور

سريع فى قيمة الجنيه المصرى فى مقابل العملات

الأجنبية الأخرى وخاصة الدولار الأمريكى وأدى

لوجود ظاهرة (الدولار) أى الإحتفاظ بالدولار
الامريكى كمخزن للقيمة .

فكان لابد من إستعمال الأدوات الإقتصادية
الموجودة فى يد الدولة (تشريع ضريبى - سعر
الفائدة) لإعادة وضع هذه الأمور العكوسة فى
نصابها ، ولذلك فقد بدأ المرحلة الاولى للإصلاح
الإقتصادى بالإصلاح المالى وذلك للحد من وجود
سيولة ضخمة وإستهلاك شره فى مواجهة إنتاجية
منخفضة ، لذلك كانت هناك ضرورة ملحة لظهور
تشريع ضريبى كأداة لإعادة صياغة الحياه
الإقتصادية وإمتصاص قدر من السيولة المتاحة فى
يد الأفراد وانتقالها إلى يد الدولة ، فكان اصدار
قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم (١١) لسنة
١٩٩١ فى (٢) مايو ١٩٩١ .

وقد فرض القانون بصفة أساسية ضريبة بنسبة
١٠٪ على السلع المتداولة والخدمات المتاحة فى
الاسواق للحد من الاستهلاك المتزايد من ناحية وخلق
وعاء ضريبى تصب نتيجته فى الخزانه العامة للدولة
من ناحية أخرى .

وقد طبق القانون فى بداية صدوره فرض العدالة
تطبيقاً سليماً حيث خلق التوازن بين المصلحة العامة
والمصلحة الخاصة من حيث قد أعفى المواد الغذائية
والادوية من فرض أية ضريبة مبيعات عليها حتى
لا يتأثر السبواك الأعظم من الشعب سلباً بهذه
الضريبة كما فرض ضريبة بسعر صفر على السلع
و الخدمات التى يتم تصديرها للخارج وذلك لتشجيع
الصناعات الانتاجية والخدمية التى تقوم على
التصدير بإعتباره هو الحل للإقتصاد المصرى
للخروج من عتق الزجاجة ، ومن ناحية أخرى فقد تم
فرض ضريبة مبيعات بأسعار تصاعدية
(Progressive) على السلع ذات الطابع الترفيهى
(تكييف هواء - سيارات ، سعة أكبر من ١٦٠٠ سى
سى - كاميرات الفيديو - إلخ) ، وذلك
للحصول على أكبر جزء من الحصيله الضريبية من
ذوى القدرات المالية المرتفعة وذلك بإضافة الكشف
رقم (٢) جدول رقم (ب) المرافق لقرار رئيس
الجمهورية ٢٩٥/١٩٩٣ الصادر فى ٢٨ يوليو

١٩٩٢ المعدل بالقانون (٢) لسنة ١٩٩٧ الصادر في ٢٨ يناير ١٩٩٧ .

غير أن فرض العدالة لم يتم تطبيقه كاملاً ، فغالبا ما تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن ، فإذا كان فرض العدالة الضريبية فرضاً ذا أهمية خاصة لإضفاء شرعية للضريبة و لتشجيع الممول على سرعة أدائها وبالتالي تؤثر إيجابياً على فعالية الضريبة فإن فرض إنتاجية الضريبة هو الآخر فرض ذو بريق خاص لما يحمل معه من إضافة حصيلة ضريبية جديدة للخزانة العامة تعمل على تدعيم وتنفيذ سياستها وخططها الطموحة للتنمية وخاصة في مرحلة الإصلاح المالي للإقتصاد المصري .

لذا فقد نصت المادة الثالثة منه على جواز صدور قرارات جمهورية لتعديل الجداول رقم (٢،١) المرافقين للقانون بإضافة سلع وخدمات أخرى خاضعة للضريبة وهذا النص مخالف للدستور الدائم للبلاد إذ تنص المادة (١١٩) من الدستور على أن إنشاء الضرائب العامة وتعديلها أو إلغائها لا يكون

إلا بقانون ولا يعفى أحد من أدائها إلا في الأحوال المبينة في القانون .

وعلى الرغم من مخالفة المادة الثالثة لقانون ضريبة المبيعات للدستور ، فقد تم صدور قرارات جمهورية بإضافة خدمات أخرى للجداول (١ ، ٢) بل وفتحت هذه المادة المذكورة الباب على مصراعيه لإضافة سلع وخدمات خاضعة للضريبة على المبيعات بلا سند من قانون ومن أهمها خدمة التشغيل للغير التي أضيفت للجداول (٢) بالقرار الجمهوري رقم (٧٧) لسنة ١٩٩٢ في ٣ مارس ١٩٩٢ .

(البقية في العدد القادم)

توصيات مؤتمر

المشاكل المالية والضريبية لقطاعات الأعمال والخدمات وحوافز الاستثمار في مصر الذي عقد بالاسكندرية في الفترة من ٢٠-٢١ مايو ٢٠٠٠ المؤتمر القومي

الدائمة والمندمجة فيها الواردة في كلا من القانون

١٥٧ لسنة ٨١ والقانون ١٥٩ لسنة ٨١ .

٢ - مراعاة الدقة الكاملة في صياغة مواد الضرائب

تجنباً لحدوث الالتباسات في الفهم ومشاكل

التفسير .

٤ - إعادة النظر في نظام الخصم والإضافة وبحث

السماح للممولين بسداد الضريبة مباشرة إلى

المأمورية المختصة .

٥ - تحديد الشركة المشتغلة في مصر والتي

تخضع أرباحها للضريبة عن طريق الأخذ بمعايير

المنشأة المستقرة .

٦ - إعفاء نشاط التصدير سواء بالنسبة

للأشخاص الطبيعيين أو شركات الأموال من كافة

الضرائب أو الرسوم تشجيعاً للنشاط التصديري

ودعماً للاقتصاد المصري وميزان المدفوعات .

تناول المؤتمر في محاوره المشاكل التي تعترض

قطاعات الأعمال والخدمات في مصر من الناحية

المالية أو الضريبية وكذلك الفرص المتاحة من خلال

حوافز الاستثمار المعمول بها في مصر والذي تنظمه

الجمعية العربية للتنمية البشرية والإدارية

والاجتماعية

هذا وقد خلصت لجنة التوصيات إلى التوصيات

التالية :

أولاً : توصيات عامة :

١ - ضرورة تشجيع الشركات على الاندماج

لتكوين كيانات اقتصادية قوية قادرة على المنافسة

في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد .

٢ - ضرورة توحيد المزايا الضريبية للشركات

٧ - إصدار قانون الإجراءات القضائية بمجلس

الدولة ليتسنى اختصاصه توحيدا للمبادئ القانونية

فى مجال الضرائب كخطوة نحو إنشاء قضاء

ضريبية متخصص .

ثانيا : التوصيات الخاصة بتضييق الضريبة

على شركات الأموال :

١ - تخفيض أسعار الضريبة على شركات الأموال

حسب النشاط الذى تزاوله الشركة مع رفع حد

الإعفاء للأعباء العائلية .

٢ - تعديل المادة ١٢٥ من القانون ١٥٧ لسنة ٨١

وذلك لعدم عدالتها .

بالنسبة لضريبة الدمغة ورسم التنمية :

١ - عدم خضوع الحسابات الجارية للشركات

لضريبة التمغة النسبية وكذلك الجزء الغير مغطى من

خطابات الضمان وعدم خضوع صور خطابات

الضمان لضريبة التمغة النوعية .

٢ - عدم خضوع الحسابات الجارية التى يتم

كشفها مؤقتا لضريبة التمغة النسبية على

الاعتمادات .

٣ - استبدال عبارة الغطاء النقدى بعبارة المفردات

النقدية كغطاء للاعتمادات . . لتشمل شهادات

الاستثمار والادخار وشهادات الخزنة . . الخ

واعتبارها من قبل الغطاء الذى يحول دون خضوعها

لضريبة التمغة النسبية على الاعتمادات .

٤ - إصدار تعليمات بالمعاملة الضريبية لبطاقات

الاعتماد بالنسبة لضريبة التمغة وتحديد الواقعة التى

تعتبر عندها بطاقة الائتمان اعتمادا .

٥ - التوصية بإلغاء المادة ٧٩ من قانون ضريبة

التمغة بالنسبة للمرتبات والمكافآت والإعانات التى

تصرفها كافة الجهات وكذلك التوصية بإعفاء

استهلاك الغاز للأغراض المنزلية من الخضوع

لضريبة التمغة .

٦ - التوصية بإعفاء وعاء ضريبة التمغة الذى يقل

عن ثلاثين قرشا من رسم التنمية .

٧ - تحديد مفهوم الوحدة أو السلعة الخاضعة

المنتجة محليا أو السلع المستوردة أو الخدمات أو السلع المعفاة من الضريبة .

٤ - التأكيد على عدم إخضاع المراحل الإنتاجية المختلفة داخل العملية الإنتاجية للضريبة العامة على المبيعات واقتصار الخضوع على المنتج النهائي .

٥ - تحديد الخدمات الخاضعة لضريبة المبيعات على سبيل التعيين والحصص للقضاء على التوسع في مجال الخدمات الخاضعة للضريبة دون سند من القانون .

٦ - النص في قانون ضريبة المبيعات على حق المسجل أو وكيله في الاطلاع على كافة المستندات التي على أساسها تم ربط الضريبة وإعطاؤه صورة معتمدة من المصلحة مقابل المصروفات المقررة أسوة بالضريبة العامة .

٧ - لوحظ أن الجدول رقم (١) يميز بين السلع المحلية والسلع المستوردة لصالح السلع المستوردة . . مما يعد إخلالا بمبدأ المساواة المنصوص عليه في الدستور . . والإضرار

لرسم تنمية الموارد عند الشراء من الأسواق الحرة وكذلك إصدار تعليمات عامة بشأنها وبشأن معاملة

البيع بالجنه المصرى فى الأسواق الحرة .

٨ - دمج الضرائب والرسوم على تذاكر السفر وتخفيضها حتى تتمكن الشركات الوطنية من منافسة مثيلاتها الأجنبية . . وتخفيض سعر رسم التنمية على الحفلات والخدمات الترفيهية لتنشيط السياحة وإدراج عبارة النشاط غير المعتاد كأساس للخضوع للرسم .

ثالثا : بالنسبة للضريبة العامة على المبيعات :

١ - التوصية بعدم خضوع السلع الرأسمالية لضريبة المبيعات تشجيعا للتصنيع والانتاج .

٢ - التأكيد على عدم خضوع المشغولات الداخلية للضريبة على المبيعات .

٣ - العمل على الإسراع بتطبيق الضريبة على القيمة المضافة وعلى الأخص إلغاء الجدول رقم (١) والأخذ بمبدأ خصم المدخلات سواء بالنسبة للسلع

ونظم المعلومات المتقدمة فى الوصول الى الاسعار الحقيقية للصفقات وعدم اللجوء الى تضخيم فواتير المستوردين وتحسين السعر للأغراض الجمركية دون مبرر .

٢ - علاج تشوهات الضريبة الجمركية بحيث لا تزيد الرسوم الجمركية للمواد الخام عن السلع تامة الصنع حماية للصناعة الوطنية .

٣ - التوصية بإلغاء رسم الخدمات على السلع المستوردة من الخارج .

يوصى المؤتمر بضرورة إرسال التوصيات الى أصحاب المعالي أ . د رئيس مجلس الوزراء ووزير الاقتصاد والمالية ورئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة والسادة رؤساء مصالح الضرائب العامة والضريبة على المبيعات ورئيس مصلحة الجمارك .

بالمسجلين الوطنيين . . لذلك لابد من إعادة النظر لتحقيق المساواة بين السلع المحلية والسلع الأجنبية . مع العمل على إلغاء الجدول (١) على نحو ما ذكر سابقا . . وذلك كما فى حالة المياه الغازية التى يطبق عليها الجدول (١) الذى يتضمن الخضوع لضريبة المبيعات للمنتج المحلى بنسبة ٥٠٪ بينما سعر ضريبة المبيعات على المياه الغازية المستوردة ٣٢,٥٪ .

٨ - تحديد وعاء الضريبة على المبيعات على أساس المبالغ المسددة فعلا وذلك من قيمة السلع المحلية أو الخدمات (مثلما هو متبع فى دول السوق الأوروبية المشتركة ودول أخرى) .

٩ - إلغاء نظام التحكيم لعدم دستورية خاصة بعد صدورحكم المحكمة الدستورية العليا باعتبار أن التحكيم الجمركى مخالف للدستور .

١٠ - إعادة النظر فى سعر الضريبة الإضافية والواقعة المنشأة لها .

رابعاً : بالنسبة لنظم الجمارك والضريبة الجمركية:

١ - استخدام التقنيات الحديثة والربط الشبكي



جانب الكيانات المالية والمصرفية الكبرى وأن يكون الادمج تدريجيا وبناء على دراسات علمية دقيقة .

٤ - إختيار التوقيت المناسب لخصخصة البنوك العامة أى عندما تكون البيئة المالية والاقتصادية فى مصر مهيأة للتطبيق .

٥ - تدريب العاملين بالبنوك على تطبيق التكنولوجيا المتقدمة فى مجالات العمل المصرفى .

٦ - متابعة التطورات التكنولوجية فى القطاع المصرفى خصوصاً فى الدول المتقدمة وتطبيق ما يتناسب منها مع ظروف الاقتصاد المصرفى وواقع الجهاز المصرفى .

أنعقد المؤتمر تحت رعاية الوزير الدكتور محمد زكى أبو عامر وزير التنمية الادارية خلال يومى ٢٥ ، ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٠ وانتهى بالتوصيات التالية :

أولاً : تحديث القطاع المالى والمصرفى من خلال ما يلى :

١ - إعطاء درجة أكبر من الاستقلالية للبنك المركزى المصرى فى مرحلة تحرير تجارة الخدمات .

٢ - استحداث نظام للتأمين على الودائع بواسطة مؤسسة متخصصة تابعة للبنك المركزى تقوم بالتأمين الاجبارى على الودائع بهدف زيادة ثقة العملاء .

٣ - إدماج البنوك التجارية الصغيرة مع بعضها البعض لمواجهة المنافسة المصرفية من

٧ - التمهيد لتطبيق البنوك الشاملة داخل البنوك المالية .

٨ - تطبيق وتقوية شبكة المعلومات المصرفية ووضعها بصورة تكاملية عربياً وعالمياً .

٩ - توعية المستثمرين بأعمال سوق المال وكيفية التعامل فيه وأساليب التعامل مع المتغيرات التي تطرأ على أسعار الأسهم والسندات .

١٠ - تنمية مهارات العاملين في شركات السمسرة والأوراق المالية على التعامل مع التقنية الحديثة المستخدمة في أعمال البورصات .

١١ - تطوير وتعديل قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بحيث يحقق مزيداً من الشفافية والانصاح وتحقيق الرقابة الذاتية للعاملين في شركات تداول الأوراق المالية وغيرها من الشركات المالية .

١٢ - إنشاء بنك استثمار يتولى تجميع كافة الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالبورصة مثل

شركات السمسرة وشركات أمناء الاستثمار وصناديق الاستثمار وغيرها .

ثانياً : تحديث الإدارة والتكنولوجيا ونظم العمل في مجال الضرائب من خلال ما يلي :

١ - العمل على توسيع الشرائح الضريبية .

٢ - تخفيض سعر الضريبة .

٣ - إعادة النظر في الإعفاءات الضريبية

للأعباء العائلية بحيث تتناسب مع أعباء المعيشة .

٤ - تحديث الإدارة الضريبية باستخدام

الحاسبات الآلية ونظم المعلومات .

٥ - تحديث الممولين من خلال تعميق

مشاركتهم مع الإدارة الضريبية في إتخاذ

القرارات واستقرار وتوازن العلاقة بين

المولين والإدارة الضريبية .

٦ - رفع مستوى الوعي الضريبي ومكافحة

التهرب الضريبي وحل مشاكل التقدير في

حالة عدم تقديم الاقرارات أو فى حالة عدم إمساك الدفاتر المنتظمة .

٧ - زيادة إنتاجية العاملين فى الجهاز الضريبى من خلال التدريب وحسن اختيار العاملين الجدد .

٨ - استخدام الاستراتيجيات الضريبية فى إحداث التغيير الهيكلى لتحديث مصر من خلال استخدام الضرائب فى جذب وتنمية التكنولوجيا ، وفى تعميق التصنيع ، وفى المحافظة على البيئة ، وفى تنمية المناطق الأقل تقدماً من الناحية العمرانية والحضرية ، واستخدامها فى علاج البطالة ، وفى تنمية وتشجيع البحث العلمى والتكنولوجيا وفى زيادة الصادرات والإحلال محل الواردات .

ثالثاً : إعادة تصميم نظام للإدارة البيئية الكلية من حيث تحديد الأهداف فى ضوء القوانين البيئية والمتطلبات التنموية مع أخذ معيار التوازن البيئى الإنمائى عند تقييم المشروعات فى ظل الجودة الكلية والأداء الفعال .

رابعاً : تأكيد شراكة المجتمع ومؤسساته فى صنع القرار الاقتصادى وتقوية دور هذه المؤسسات فى رسم وتخطيط السياسات ومتابعة تنفيذها . مع ضرورة ومراعاة البعد الإجتماعى للمحافظة على أمن المجتمع وإستقراره .

خامساً : الإهتمام بتحديث القضاء المصرى لمواجهة جرائم المعلوماتية . وذلك عن طريق سرعة إصدار تشريع خاص يعالج الجرائم المعلوماتية ، وتحقيق التعاون القضائى الدولى والتوسع فى تدريب القضاة وخبراء وزارة العدل على كيفية التعامل مع الجرائم المستحدثة بصفة عامة وجرائم المعلوماتية بصفة خاصة .

سادساً : ضرورة استخدام تقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية فى الحد من تأثير الكوارث وتحسين إدارة الأزمات .

سابعاً : ضرورة الاهتمام بإعادة الهيكلة التكنولوجية للشركات كأساس للتنافسية فى القرن الحادى والعشرين .

القيام بدورها المأمول في المشاركة المجتمعية والتفاعل مع الحكومة والمواطنين في تحقيق التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمساهمة الفعالة في علاج قضايا البطالة والسكان والامية وحماية المستهلك والتوعية .

ثامنا : الاهتمام بتحديث منظمات الأعمال لمواجهة تحديات الألفية الجديدة بمتغيراتها السريعة وذلك من خلال تغيير صفات القيادة في المنظمات وإضافة صفات جديدة لها حتى يمكن تقوية الميزة التنافسية للمنظمات وعن طريق توفير الكوادر الإدارية الجديدة عالية المستوى من حيث الكفاءة والمرونة والقابلية للتجاوب مع المتغيرات والقدرة على اتخاذ القرارات الاستراتيجية السريعة .

ثامعا : التنسيق بين الجهات المعنية بتنفيذ برنامج تحديث الصناعة المصرية من أجل تحقيق أهداف البرنامج وفقاً للأولويات والتوقيتات الزمنية المحددة ومشاركة كافة الجهات المعنية في تحقيق تلك الأهداف .

عاشرا : تحديث آليات العمل الإجتماعى من خلال تطوير دور الجمعيات الأهلية غير الحكومية تشريعياً وإدارياً بحيث تتمكن من

شركة مصر / إيران للغزل والنسيج

(ميراتكس)

شركة مشتركة بين مصر وإيران

انشئت في ظل قانون استثمار المال العربي والاجنبي
رقم ٤٣ / ١٩٧٤ والقوانين المعدلة له
* ويبلغ رأس المال المدفوع حالياً ٥٤,٢٥٠ مليون جنيه

منها :

٥١٪ حصة الجانب المصري ويمثلها :

- شركة مصر / شبين الكوم للغزل والنسيج
- شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار
- بنك الاستثمار القومي

٤٩٪ حصة الجانب الإيراني ويمثلها :

- المؤسسة الإيرانية للتنمية والتجديد الصناعي « إيدرو »
- * النشاط الرئيسي : إنتاج وتسويق غزل القطن والقطن المخلوط من
نمرة ٤ إلى نمرة ١٠٠ إنجليزي
- * الاستثمارات : بلغت الاستثمارات في الشركة حوالى ١٠٠ مليون جنيه
- * الانتاج السنوى ١٢٠٠٠ طن من مختلف خيوط الغزل الحلقي
والمفتوح منها ٥٠٠٠ طن تصدير تحقق ما يقرب من ٢٧ مليون
دولار في أسواق أمريكا وكندا واليابان وتايوان وتركيا
وإيران ودول شمال أفريقيا ودول السوق الأوروبية المشتركة
والدول الإسكندنافية

* العمالة والأجور يبلغ عدد العاملين ٣٨٠٠ عامل منها ١٠٣٢ عاملة والباقي
من الذكور وتبلغ أجورهم السنوية ما يقرب من ٨ مليون جنيه

الشركة القابضة للغزل والنسيج والملابس

TEXTILE INDUSTRIES HOLDING CO.

ش الطاهر - عابدين - القاهرة - ت: ٣٩٠٥١٥٣ - ٣٩٠٦٩٤٣ (٠٢) فاكس: ٣٩٠٣٢٣٥ (٠٢)
El-taher St., Abdin, Cairo, Tel.: (02) 3905153 - 3906943 Fax.: (02) 3903235

شركات الغزل والنسيج والملابس

• شركات القاهرة

شركة مصر لصناعة معدات الغزل والنسيج والملابس ، كارد حلوان ،
MISR CO. FOR MANUFACTURING OF
TEXTILE EQUIPMENT "KARD HELWAN"
٥٧٢٠٨٥-٥٥١٠٠٤ ت
ص ب ٥٥٦٧١١ حلوان
FAX : 5563711
كسايو ، مكشبات الكرد ، موكو ، ذراع لفتش ، كوي

شركة مصر / حلوان للغزل والنسيج
MISRHELWAN SPINNING & WEAVING CO.
الإدارة والمصانع ، كفر العلو / حلوان
٥٥٦١٦١ / ٥٥٦١٦١ ت
ص ب ١٩ حلوان
FAX : 5562718
ذول وسنج تجهيز الألبسة القطنية والملبوسة ، ملابس جازرة

شركة القاهرة للصباغة والتجهيز
CAIRO DYEING & FINISHING CO.
المركز الرئيسي ، طريق ١٥ مايو / شبرا الخيمة
٥٢٠١٩٢ / ٥٢٠١٩٢ ت
ص ب ١٢٨ القاهرة
FAX : 2201257
تجهيز الطيوط والأقمشة القطنية والملبوسة

• شركات الوجه البحري والقلي

الشركة الشرقية للغزل والنسيج
الفيالقزقي (شارقاتكي)
EL SHARQIYA SPINNING & WEAVING
CO. ZAGAZIG "SHARQATEX"
الصباغة ، القزاقزقي طريق شراوية
FAX : 322472
ذول وسنج تجهيز المنتجات القطنية والصوفية والملبوسة

شركة الدلتا للغزل والنسيج (دلتا تيكس)
DELTA SPINNING & WEAVING CO.
"DELTADEX"
٦ ش الجلاء ، طنطا ، ص ب ٩٩ طنطا
FAX : 334281
٣٢٢٠٨ ، ٣٣١٧٧ ت
ذول لفتش ، ألبسة قطنية ، إزيرية ، خيش جاكيت ، ملابس جازرة

شركة الدقهلية للغزل والنسيج (دهقناكس)
DAKAHLIYA SPINNING &
WEAVING CO. "DAKAHLETEX"
مفتقوب ، المنصورة ، ص ب ٢٢ المنصورة
FAX : 345835
٣٣٢٠٧ ، ٣٣٢٠٨ ت
ذول لفتش والملبوسة ، ملابس جازرة ، منتجات التريكو

شركة دمياط للغزل والنسيج (دمياتكس)
DAMIETTA SPINNING & WEAVING
CO. "DAMIETEX"
المركز الرئيسي والمصانع ، ٢ ش سعد زغلول
دمياط ، ت 324286
٣٣٢٠٧ ، ٣٣٢٠٨ ت
القاهرة ، ت ٥٧٢٨٧١
ذول لفتش ، مصبوعات قطنية ، ملابس جازرة ، ملابس

الشركة العربية للسجاد والفرش يدمنهور
ARAB CARPET & UPHOLSTERY
CO. DAMANHOUR
٣٣٢٨٧ ، ٣٣٢٨٧ ت
ش المنصورة ، دمهور ، ٩٢٠٢٠ ت
FAX : 348978
صناعة السجاد والموكيت الصوف والخطوط السيليكس كورنات

شركة مصر للغزل والنسيج بالبحل الكبير
MISR SPINNING & WEAVING CO.
MEHALLA EL KOBRA
المركز الرئيسي والمصانع ، ش طهت حرب ، بحل الكبير
FAX : 2227333
٣٣٢٠٧ ، ٣٣٢٠٨ ت
ذول وسنج تجهيز الألبسة القطنية والصوفية والملبوسة ،
ملابس ، القطن الطي ، ملابس جازرة

شركة مصر للحريز الصناعي (مصريون)
SOCIETE MISR POUR LA RAYONNE
"MISRAYON"
الإدارة والمصانع ، كفر الدوار
FAX : 4012631
٤٩٠٨٧١ ، ٤٩٠٨٧١ ت
إنتاج الطوط الصناعية والتريكو لسكوتر نايون ومادة ، فلاتك ،
مادة بوليسر عاد ، إنتاج ألبسة صناعية

• شركات تصدير الأقطان

شركة القاهرة للأقطان
CAIRO COTTON CO.
١٢ ش محمد طهت نعمان ، الاسكندرية
٣٨٠٧٠٨ ، ٣٨٠٧٠٨ ت
FAX : 4809976
تجارة القطن وتصدير إلى الخارج

• شركات خليج الأقطان

شركة الدلتا لخليج الأقطان
DELTA COTTON GINNING CO.
١٩ ش الجمهورية ، القاهرة
FAX : 3905853
٣٣١٩٠٩٢ ، ٣٣١٩٠٩٢ ت

• شركات الاسكندرية

الشركة الشرقية للكتان والأقطان (اورلنتكس)
ORIENT LINEN & COTTON
CO. "ORLINTEX"
طريق مصطفى كامل ، الرأس السوداء ، اسكندرية
FAX : 5338938
٥٣٣١٦٦ ، ٥٣٣١٦٦ ت
ذول لفتش والكتان والمصبوعات القطنية والملبوسة

• شركات سلع استهلاكية

الشركة المتحدة لتجارة المنسوجات والملح
FAX : 5116142
٥١٠٩٧٢٣ ، ٥١٠٩٧٢٣ ت
٤١٠٩٧٢٣ ، ٤١٠٩٧٢٣ ت
تجارة المنسوجات والملح الاستهلاكية بالجملة

شركة بيع المنسوجات المصرية
SELLING EGYPTIAN PRODUCTS CO.
٥ ش الباب البحري ، الأكرية ، القاهرة
FAX : 533844
٥٠٩٧٢٣ ، ٥٠٩٧٢٣ ت
بيع السلع الاستهلاكية والجمرة

شركة بيوت الأزياء الراقية
AL-RAKIA CO.
FAX : 3931500
٣٣٢١٢٠٧ ، ٣٣٢١٢٠٧ ت
المركز الرئيسي ، ٥ ش طهت حرب ، القاهرة
بيع السلع الاستهلاكية والجمرة

الشركة العربية لتجارة المنسوجات بالجملة
السوق ، الاسكندرية
FAX : 5720945
٣٨٠٨٧٠٨ ، ٣٨٠٨٧٠٨ ت
تجارة المنسوجات والملح الاستهلاكية بالجملة